جامعـة مـولـود معمـري – تيـــزي وزو–
كليـة الحقـوق والعـلوم السيـاسيـة
قسـم العـلوم السيـاسية والعلاقـات الـدوليـة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: الدراسات الإقليمية

بـعنوان

آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل

من إعداد الطالبـتـين:
– ليندة أوراد
- نوارة بلكالم

تحت إشـــراف:
أ/ عبد الرحمان عكسة

لجنــة المنــاقشــة:

د/ عبد الوهاب حادرباش.....رئيسا

أ/ عبد الرحمان عكسة.....مشرفا ومقررا

أ/ هيبة نامر.....مناقشا

السنة الجامعية:2021/2020

قال الله تعالى:

"تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوّا فيالأرض ولافسادا و العاقبة للمتّقين"

القصص(**83**)

شكر وتقدير

بسم الله و الصلاة والسلام على رسول لله

والحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة التي جاءت تتويجا لجهودنا

أقدم شكري للأستاذ المشرف: عبد الرحمان عكسة

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل: أمي، زوجي، زميلتي نوارة

و السيدة: فهيمة بوسنو موظفة في الإدارة قسم العلوم السياسية جامعة تيزي وزو

أوراد ليندة

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أشكر الله عزوجل و هو المستحق للحمد و الثناء على فضله.

أقدم شكري

إلى كل من ساعدني وشجعني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

بلكالم نوارة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي رحمة الله عليه

إلى والدتي الكريمة.....حبا وبرا و عرفانا

إلى أختي كهينة .....على تشجيعها المستمر

إلى زوجي .....محبةو رفقا و إخلاصا

إلى كل من تاب و أناب.....عن الفساد

إلى الذين يريدون الإصلاح في كل مكان

أوراد ليندة

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي و نظريللفساد

المبحث الأول: مفهوم الفساد

المطلب الأول: تعريف الفساد لغة – اصطلاحا

المطلب الثاني: أنواع الفساد

المطلب الثالث: مظاهر الفساد و أسبابه

المبحث الثاني: مفهوم الفساد السياسي

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي

المطلب الثاني: صور الفساد السياسي

المطلب الثالث: الإقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي

الفصل الثاني:الفساد السياسي في البرازيل التداعيات وآليات مكافحته

المبحث الأول: خصائص بيئة الدولة في البرازيل

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

المطلب الثاني: سمات النظام السياسي في البرازيل

المطلب الثالث: خصائص السياسة الإقليمية للبرازيل

المبحث الثاني: تداعيات الفساد في البرازيل

المطلب الأول: التداعيات السياسية

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل

المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الفساد السياسي- المنظمات الدولية الحكومية –

المطلب الثاني: الآليات غير الحكومية لمكافحة الفساد السياسي – منظمات الشفافية الدولية –

المطلب الثالث: دور الحكومة في مكافحة الفساد السياسي

الخاتمة.

ملخص باللغة العربية

يعد الفساد السياسي من أهم المواضيع الذي يتخبط فيه العديد من الدول إن لم نقل غالبيتها، إذ تعرف ظاهرة الفساد السياسي تفاقما حادا و مقلقا في مختلف دول العالم خاصة منها المتخلفة التي لا تحترم أدنى حد من حقوق الإنسان، أين يستعمل القادة السياسيون اللاشرعيون كل الطرق لإطفاء شعلة الديمقراطية و هذا عائد إلى مجموعة من العوامل السياسية، التاريخية ، الاقتصادية و الاجتماعية.

البرازيل تعتبر من بين الدول التي كثر فيها الفساد السياسي و هذا رغم محاولات تطهير النظام السياسي من مثل هذه الظاهرة الخطيرة التي تعود سلبا على مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، فعلى المنظمات الحكومية و غير الحكومية التدخل بأسرع وقت و أخذ بعض من المسؤولية على عاتقها من أجل إضعاف هذه الأنظمة الفاسدة و ذلك بسبب القبضة الحديدية على الأنظمة السياسية من طرف الفاسدين و المفسدين.

ملخص باللغة الفرنسية

La corruption politique est considérée parmi les sujets les plus dangereux dans plusieurs pays ou plus tout dire la majorité car ce phénomène se propage de plus en plus dans des différents pays sur tous les moins développés ou le droit humain n'est quasi respecté ou les leaders on le systèmes politiques en général illégal et illégitimes utilise tous les moyens afin de tasser et rendre en sonde toute lumières d'une démocratie et tous ca a cause des facteurs politiques, historiques, économiques et social.

Le brésil est parmi les pays les plus touchés par la corruption politiques et ça malgré les multiples essai de purification du systèmes politiques qui affectes tous les domaines politiques économiques social et pour cela il faut que les organisations gouvernementales et non gouvernementales jouent un rôle important pour dénoncer ces pratiques au plus vite et prendre une part de responsabilité pour affaiblir ces systèmes pourri et diminuer leur propagation.

مـقـدمـــة

1- تمهيـد

يعتبر الفساد السياسي آفةو ظاهرة خطيرة متفشية تمس كل الدول مهما كانت مكانتها سواء كانت متقدمة أو متخلفة و ذلك في حقب زمنية مختلفة، ما ينتج عنها أثار وخيمة على القيم الأخلاقية و الإنسانية.

بسبب خطورة ظاهرة الفساد السياسي، حظي و ما زال يحظى هذا الأخير باهتمام العديد من الباحثين سواء السياسيين أو الاقتصاديين وحتى الاجتماعيين و ذلك في العصور الماضية أو المعاصرة كونه يعتبر من أحد و أهم الأسباب الدالة على الخلل الموجود في أي نظام سياسي حيث يقدم لنا مدى هشاشة أي نظام سياسي و عدم فعاليته في احتواء مختلف الأزمات الحاصلة في المجتمع المتواجد فيه.

إن ظاهرة الفساد السياسي تعتبر من أكثر الأسباب التي تؤرق خزينة الدولة مهما كانت مواردها ضخمة أو نادرة حيث يسعى الأشخاص الفاسدين إلى نهب ثروات الدولة و ذلك بإعطاء رشاوى شراء الذمم و تقديم هبات على حساب أموال الشعب من أجل الوصول إلى أهدافهم و تحقيق رغباتهم الشخصية دون الاكتراث بمصير شعبها أو على الأقل الحفاظ على موارد الدولة و استغلالها للنفع العام.

تعتبر دولة البرازيل كغيرها من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد خاصة منها الفساد السياسي و يظهر ذلك من خلال ضعف مؤسساتها السياسية، الاقتصادية وحتى التشريعية و التي أدتبدورها إلى سوء تسيير و استغلال الموارد المتاحة الموجودة فيها و ضعف الكفاءة و الفعالية في الأداء.

رغم اعتبار دولة البرازيل من الدول الغنية بالموارد الطبيعية و المالية و البشرية، إلا أن شعبها يتخبط و يعاني من الفقر، البطالة، نقص و تدني المستوى المعيشي و الاجتماعي و محاولة الآلاف منهم إن لم نقل الملايين من العائلات ليس فقط من فئة الشباب، بل من مختلف الأعمار الهجرة إلى الدول المجاورة

و ذلك عن طريق المشي على الأقدام لآلاف الكيلومترات للوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية رغم معرفتهم بأن دخول هذه الأخيرة صعب جدا، و هذا كله نتيجة عدة أسباب ترجع إلى فساد مجموعة من النخب السياسية الذين يتولون مناصب عليا في السلطة لتحقيق مكاسب و أرباح شخصية على حساب المصلحة العامة.

كل هذه العوامل تؤدي حتما إلى انتشار و تفشي ظاهرة الفساد في البرازيل ،و باعتبار أن مساحة البرازيل شاسعة جدا ،فإن الفساد فيها كبير خاصة وأن نظام حكمها فدرالي، ما يجعل الفئة الحاكمة في هذه الولايات لها سلطات كبيرة، ما يعزز تفشي الظاهرة على المستوى المحلي قبل أن يكون على المستوى المركزي، مما يشكل خطرا حقيقيا على أخلاقيات واستقرار المجتمع. فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد كبير في ظاهرة الفساد السياسي التي اجتاحت الساحة الدولية من خلال نهب واستغلال المؤسسات والشركات العمومية لمصالح سياسية فردية.

و أمام هذا الوضعية الخطيرة التي يعيشها المجتمع البرازيلي بسبب التفشي الخطير لظاهرة الفساد، يتوجب علينا دراسة هذه الظاهرة و التعمق و التركيز على مفاهيمها المتنوعة و كذا على مختلف النظريات الدارسة لها و الآليات الدولية التي تم إنشاؤها من طرف المؤسسات و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية لمجابهة هذه الظاهرة و الوقاية منها و تقديم الحلول اللازمة و الاستراتيجيات الواجب اتخاذها من أجل تجاوز ظاهرة الفساد السياسي و عدم تغلغلها في المجتمع البرازيلي، حيث قمنا بالتركيز على مختلف الهيئات و المنظمات الدولية المتخصصة لمكافحة هذه الأخيرة سواء كان ذلك على المستوى الرسمي و غير الرسمي كاشتراط منظمة الشفافية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد بتطبيق مبدأ نظام النزاهة و مبادئ المراقبة و المحاسبة.

وعلى هذا الأساس تبلورت عدة مقاربات تدور حول هذه الإشكالية العلمية الفكرية، إذ برزت عدة اتجاهات و مقاربات نظرية حاولت فهم مشكل هذه المجتمعات و سبب استخدام الفساد للوصول إلى

أهدافهم، وفي الجهة المقابلة برزت عدة اتجاهات استطاعت توضيح و إبراز النتائج الناجمة عن تفشي الفساد في تلك المجتمعات.

2- مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا انصب على موضوع آليات مكافحة الفساد السياسيفي البرازيل، و هذايعود بالأساس إلى دوافع محددة قد يواجهها أي باحث أثناء إعداد أبحاثه العلمية أو من خلال إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، و أطروحة الدكتواره و ذلك اعتمادا على جملة من المبررات الذاتية و الموضوعية المتمثلة فيما يلي:

أ- الاعتبارات الموضوعية:

تتمثل الأهمية العلمية لموضوع مذكرتنا هو إعطاء المنظور المفاهيمي و النظري لظاهرة الفساد السياسي وذلك بتحليلنا المعمق لمختلف النظريات و الإقترابات التي اهتمت بالفساد السياسي و كذا آليات مكافحته سواء كانت آليات دولية أو وطنية، حيث قمنا بتسليط الضوء على البرازيل و مدى فعالية مختلف هذه الهيئات الرسمية على أرض الواقعباعتبارأن الفساد السياسي من أبرز و أهم الظواهر السياسية السلبية التي تفتك بدول العالم أجمع خاصة منها دولة البرازيل التي رأينا فيها مجموعة من الفضائح السياسية الخطيرة سواء كانت ضد مسؤولين و قادة سياسيين أو رجال أعمال.

خاصة أن الفساد السياسي في القرن الواحد والعشرون أصبح المعضلة الأولى التي تصد الشعوب للنهوض باقتصادها وبالخصوص في الدول النامية التي يكثر فيها الفساد.

ب- الاعتبارات الذاتية:

رغم أن هذا الموضوع تم تناوله من طرف طالبتين يدرسان في حقل العلوم السياسية ، إلا أن الاهتمام الشخصي المشترك بالمواضيع المتعلقة بالفساد السياسي و كل ما يحدث و ما يطرأ على الساحة الدولية،

جعل اختيارنا ينصب حول هذا الموضوع من أجل تحسين و تطويرالرصيد المعرفي المعلوماتي ومعرفة حقيقة الظاهرة بعمق و ما تمثله من صعوبات ضد الإصلاح الاقتصادي، و محاولة البحث في الحلول الممكنة التي المساهمة في محاربة ظاهرة الفساد السياسي أو على الأقل الحد من انتشارها أكثر فأكثر، حيث أن الشعوب تعيش كوارث إنسانية و حروب و قتلى إلا لسبب واحد و هو الفساد الذي يقوم به القادة السياسيين و صناع القرار و اللوبيات الصناعية المتحكمة في الثروة العالمية .

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في الأهمية العلمية المتمثلة في طبيعة موضوع الفساد السياسي وأثره على الأوضاع الداخلية لدولة ما، لاسيما البرازيل كون موضوع مذكرتنا تتناول آليات مكافحة الفساد السياسي فيها و طرق مكافحتها و مجابهتها، بالإضافة إلى تحليل تلك الطرق وانتقادها وتقييم الوضع الراهن ومحاولة تقديم رؤية إصلاحية من خلال مساهمة بعض الآليات في تفعيل استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد السياسي.

إن الأهمية العلمية لظاهرة الفساد السياسي تظهر بشكل عام من الناحية النظرية بدراسة مفهومه، عوامل نشأته وأسباب انتشاره على مستوى مؤسسات الدولة البرازيلية وبشكل خاص حول مدى نجاعة هذه المؤسسات في تضييق رقعة ومساحة الفساد السياسي المنتشر في البرازيل.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التي قمنا بها إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالفساد بصفة عامة والفساد السياسي بصفة خاصة، مع إعطاء مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والحكومية الساهرة على التدقيق في مدى تفشي ظاهرة الفساد السياسي.

5- أدبيات الدراسة:

لقد اعتمدت دراستنا في تحليل موضوعنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي كان لديها دور كبير في استكمال هذا البحث العلمي، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد ما يلي:

دراسة مذكرة " ظاهرة الفساد السياسي" محمد حليم ليمام الذي ركز في كتابه على الجانب النظري للفساد السياسي و أهم عوامل نشأته.

6- إشكالية البحث:

الفساد ظاهرة عرفتها كافة المجتمعات في كل الأزمنة و العصور فهو موضوع متشعب و مهم و انعكاساته متنوعة و متفاوتة، لذلك يمكن القول أن الفساد ظاهرة عالمية و مستمرة لأنها لا تخص مجتمعا بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها.

إن تفشي ظاهرة الفساد السياسي في دول أمريكا اللاتينية، و البرازيل خاصة يطرح عدة تساؤلات، بخصوص العوامل التفسيرية لظاهرة الفساد و أسبابها في دولة بحجم قارة تمتلك كل مؤهلات الدول المتقدمة.

فمن الطبيعي أن تؤثر ظاهرة الفساد السياسي على سياسة دولة البرازيل و نزاهتها، مما يستدعي بناء مقاربة تأخذ في الحسبان التأثير القوي للفساد السياسي على استقرار البنى و الهياكل و أداء الدولة، و على الرغم من أن هناك بعض التشابه في صور الظاهرة و مظاهرها في كثير من دول العالم، غير أن هناك تفاوتا و تنوعا في طرق معالجة الأمر، الذي جعل دراسة حالة الفساد في البرازيل يبدأ من الأعلى إلى الأسفل، الأمر الذي يعمق من فهمنا لهذه الظاهرة.

و انطلاقا من هذه القناعة سنحاول تسليط الضوء على الفساد السياسي كظاهرة عالمية و تحديدا في البرازيل، وطرق مكافحته و مجابهته.

و من ثم فإن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تتمثل في:

إلى أي مدى حققت آليات مكافحة الفساد السياسي نجاحا في البرازيل؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أبرزها :

- ما المقصود بالفساد السياسي؟ ما هي أنواعه و أسبابه ؟

- ما هي الإقترابات النظرية المفسرة للفساد السياسي ؟

- ما هي أسباب الفساد السياسي في البرازيل؟ وما هي الجهود المبذولة على المستوى العالمي و الحكومي لمكافحة هذه الظاهرة ؟

7- فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية السابقة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما ازدادت قوة الفواعل الرسمية، كلما أدى ذلك إلى تفشي ظاهرة الفساد السياسي.

الفرضية الثانية: يعتبر الفساد السياسي في البرازيل العامل الأساسي في التأثير على نزاهة الدولة.

الفرضية الثالثة: كلما ازدادت الفواعل الرسمية فعالية، كلما أدى ذلك إلى انخفاض نسبة ظاهرة الفساد السياسي.

الفرضية الرابعة: كلما كانت الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة هشة، كلما عم الفساد السياسي.

8- منهجية الدراسة:

لدراسة أي ظاهرة إنسانية و اجتماعية بطريقة علمية، نحتاج إلى استخدام أكثر من منهج علمي من أجل التوصل إلى مجموعة من المعلومات و الحقائق التي يمكن فحصها و محصها و استخدامها كبداية

لبحث علمي آخر حيث تمتاز البحوث الإنسانية بالتراكمية،و استخدامها مهدا للبحوث العلمية المستقبلية و لهذا السبب تتطلب دراستنا الاستعانة ببعض المناهج المناسبة لموضوع الفساد السياسي من أجل محاولة فهم مفهومه بطريقة دقيقة بمختلف جوانبه و التقصي على الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى انتشاره خصوصا في البرازيل و البحث على مختلف الآليات التي تكافحه من مؤسسات حكومية و غير حكومية:

أ-مناهج الدراسة:

إن مختلف الظواهر الإنسانية يجب دراستها بطرق علمية وذلك باستخدام أكثر من منهج علميو يجب على الباحث الكفء استخدام المناهج التي تفيد بحثه لاستنباط الحقائق بطرق علمية المناهج، حيث تم الاعتماد في هذه الدارسة على:

2- منهج دراسة حالة:

تكمن أهمية منهج دراسة الحالة في مذكرتنا هذه، في الكشف عن الوضعية الحقيقية والواقعية للفساد السياسي في البرازيل و مدى تفشيه بين رجال الأعمال و القادة السياسيين و البحث عن الآثار و النتائج المترتبة عنه و تأثيره على النظام السياسي و كيفية محاربته من خلال المنظمات الدولية الحكومية والمؤسسات الدولية غير الحكومية و ذلك في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية ديسمبر 2019.

3- المنهج الإحصائي:

يمثل احد الأساليب و المناهج العلمية المستخدمة المهمة في تحليل و تفسير الظواهر الاجتماعية لإثبات الحقائق العلمية، حيث يعتمد بالأساس على جمع البيانات الإحصائية والتعبير عنها رقميا و من ثمة تحليلها و محصها و استخلاص النتائج الرياضية منها ، وقد تم توظيفه في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من خلال تبيان المرتبة التي تحوز عليها البرازيل في الفساد بين دول العالم فكلما اقترب مؤشرها من الصفر فهذا يعني أن الفساد غير متفشي، و إذا اقترب ترتيبها من 100 فإن الفساد فيها

متفشي، فالمنهج الإحصائي يعتبر من أهم المناهج المستعملة في مثل هذه البحوث العلمية كون أن هذا الأخير يعتبر المؤشر الرئيسي لمعرفة رتب الدول من حيث الفساد و النزاهة و التقصي إلى أي مدى تتبع دولة البرازيل المعايير الدولية للنزاهة و الشفافية التي تم وضعها من طرف الهيئات العالمية للشفافية.

ب- الاقتراحات المعتمدة في الدراسة:

الاقتراب المؤسسي: هو اقتراب يهتم بدارسة المؤسسات و مدى فعاليتها و يوضح العلاقة بينها وبين الهيئات الرسمية و قد تم الاعتماد عليه في دارستنا للفواعل و كيفية عملها وتوزيع الأدوار فيها، ومدى قدرتها على محاربة الفساد.

الاقتراب القانوني: استخدمنا هذا المقترب من خلال دارستنا للنصوص القانونية و الدستورية المتعلقة بالفواعل السياسية المحددة لدورها و وظائفه، و من جهة أخرى دراسة المؤسسات الدولية الحكومية و غير الحكومية في تعزيز النزاهة و الشفافية.

- الاقتراب السلوكي: هو اقتراب يهدف إلى بلورة سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بدور رئيسي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

9- حدود الدراسة:

- زمانيا ومكانيا:

يهتم موضوع مذكرتنا بمفهوم الفساد السياسي و مدى تفشيه في دولة البرازيل و كذا مختلف المؤسسات الدولية التي تقوم بمراقبة الفساد سواء كانت حكومية أو غير حكومية، رسمية أو غير رسمية من خلال وضع آليات و مؤشرات الفساد، فالحدود المكانية و الجغرافية تتمثل في دولة البرازيل و ما يدور في كنفها، أما عن الحدود الزمانية، فقد قمنا بدراسة الأوضاع السياسية في البرازيل في المدة الممتدة من 1985 إلى 2020.

10- الصعوبات التي واجهت البحث:

إن مجمل الدراسات العلمية تواجه قدر من المعوقات و الصعوبات و العراقيل، و قد جرت العادة عند العديد من الباحثين العلميين مواجهة هذه الصعوبات من أجل التخفيف من آثارها و تجاوزها، ذلك لإنجاح البحث و إعطائه صورة علمية للبحث المراد القيام به ، و يمكن ذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا في مذكرتنا و المتمثلة أساسا في طبيعة الموضوع بحد ذاته، فالموضوع يكتنفه الكثير من الغموض كونه يتعلق بممارسات السلطة سواء فيما بين القادة العليا في البرازيل أو بين القادة السياسيين و رجال الأعمال كون هذه الفئة القليلة الأوليغارشية تلعب دورا هاما في السيطرة و الضغط على صناع القرار لتحقيق مبتغاهم. بالإضافة إلى شح و نقص الوثائق حول هذا الموضوع لمدى حساسيته و خطورته على الهرم الأعلى للسلطة و الندرة الكبيرة في المؤلفات خاصة منها العربية كون الدول المتخلفة و العربية تتفادى التطرق إلى هذه المواضيع الخطيرة خشية منها من تفطن الرأي العام الداخلي للممارسات السياسية الفاسدة التي تقوم بها و صعوبة أخرى تتمثل في القدر المهم لهذا الموضوع ، إلا أن الدراسات والبحوث العلمية و الأكاديمية لم تعط له حقه.

تبرير الخطـة:

لدراسة موضوع آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل، قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: المدخل المفاهيمي و النظري للفساد

المبحث الأول: مفهوم الفساد

المطلب الأول: تعريف الفساد لغة و اصطلاحا، الذي ندرس فيه الفساد في قاموس اللغة العربية، الفرنسية و الإنجليزية و معناه كذلك في كتاب الله الكريم و البحث عن معانيه المتعددة التي تجعل منا نفهم مدلول كلمة الفساد و تعريفه اصطلاحا و المقصود من الفساد في اللغة التي يستعملها الأفراد.

المطلب الثاني: أنواع الفساد

ندرس في هذا المطلب أنواع الفساد بأخذ الاعتبار على مجموعة من المعايير المختلفة كمعيار الأطراف المتعاملة به، حسب درجة التغلغل،حسب نطاقه الجغرافي و أخيرا حسب معيار المستوى.

المطلب الثالث: مظاهر الفساد وأسبابه

إن الفساد له عدة ممارسات حيث له عدة أشكال، إذ يتداخل مع عدة مفاهيمك الرشوة ، المحسوبية، الوساطة،المحاباة، الابتزاز و نهب الأموال العامة إلى غيرها من المفاهيم المتشابكة و المترابطة و نحاول تسليط الضوء على أسباب الفساد والمتمثلة أساسا في الفساد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي.

المبحث الثاني: مفهوم الفساد السياسي

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي

نحاول في هذا المطلب البحث عن مفهوم الفساد السياسي و الإلمام بمجمل الاقترابات و التوجهات الفكرية التي تدور في كنف هذا الموضوع، منها الاتجاه القانوني،اتجاه الاقتصاد السياسي و أخيرا اتجاه علم الاجتماع السياسي و علماء الفلسفة.

المطلب الثاني:صور الفساد السياسي

ندرس في هذا المطلب الثاني أنواع أو صور الفساد السياسي و ذلك بالاعتماد على خصوصيات كل مجتمع كالخصوصيات الاجتماعية،السياسية ،الاقتصادية و أخيرا الثقافية، و عليه فإن الفساد السياسي له صور ثلاثة و هي فساد القمة،الفساد المؤسسي و الفساد الحزبي.

المطلب الثالث: الإقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي

تعتبر الاقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي و المتمثلة في كل من الاقتراب القانوني، الاقتراب المؤسسي، اقتراب التبعية، اقتراب النخبة و أخيرا اقتراب التحديث السياسي من أهم النظريات التي تدرس الفساد السياسي من الناحية النظرية و تعطي لهذا الأخير مفهوما علميا و نظريا من أجل فهمه و التعمق في خصوصياته العلمية.

لكل دراسة علمية جانب نظري و جانب تطبيقي و بما أننا في دراسة الظواهر الإنسانية و بالخصوص الظواهر السياسية كوننا ندرس حقل العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، فإن الفساد بشكل عام و الفساد السياسي بشكل خاص له خصوصيات كونه يشمل في طياته ظواهر عديدة و المتمثلة في كل من جوانب سياسية،اجتماعية و اقتصادية.

و عليه، قمنا بتقسيم فصلنا الأول إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول مفهوم الفساد و الذي خصصنا له مطالب ثلاثة من أجل التعمق في معاني الفساد سواء لغة و اصطلاحا، و دراسة بعد ذلك التعاريف المختلفة للفساد و كذا مختلف أنواع الفساد، أما المبحث الثاني يتناول مفهوم الفساد السياسي و قسمناه بدوره إلى ثلاث مطالب تتمثل في تعريف الفساد السياسي كونه موضوع مذكرتنا و بعد ذلك صور الفساد السياسي من أجل فهم أنواعه المختلفة و أخيرا الاقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي باعتباره لب البحث العلمي .

الفصل الثاني: الفساد السياسي في البرازيل تداعياته وآليات مكافحته كعنوان للفصل الثاني

المبحث الأول:خصائص بيئة الدولة في البرازيل

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تعتبر دولة البرازيل من الدول الأكبر مساحة في العالم، وهي الأكبر في الجهة الجنوبية من القارة الأمريكية و لديها حدود جغرافية مع معظم دول أمريكا الجنوبية و تعتبر من الدول التي لها نسبة مرتفعة من الكثافة السكانية حيث أنها

المطلب الثاني:سمات النظام السياسي في البرازيل

نبرز في هذا المطلب الثالث خصوصيات دولة البرازيل من حيث نظام الحكم السائد فيها ومدى فعالية سلطاتها الثلاثة المتمثلة في السلطة التنفيذية التشريعية والقضائية.

المطلب الثالث: خصائص السياسة الإقليمية للبرازيل

يتحدث هذا المطلب على السياسة المعتمدة من طرف البرازيل على الساحة الإقليمية ومدى فعاليتها على دول الجوار و محاولة لعب دور هام في تفعيل المؤسسات الإقليمية التي تم إنشاؤها من طرف هذه الدول خاصة البرازيل من أجل خلق نوع من الديناميكية الاقتصادية لتحقيق المكاسب التي تسعى إليها.

المبحث الثاني: تداعيات الفساد في البرازيل

المطلب الأول: التداعيات السياسية

ندرس في هذا المطلب الأول مدى تفشي ظاهرة الفساد في البرازيل بشكل عام و الفساد السياسي بشكل خاص عبر المراحل التاريخية الحديث و الذي يضم كل من الحكم العسكري و من ثمة الحكم المدني.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

نبرز في هذا المطلب القوة الاقتصادية للبرازيل و مدى تمكنها من إحداث قفزة اقتصادية كونها تحتل المراتب الأولى عالميا من حيث الناتج الداخلي الخام، و بالمقابل نجدها تتخبط في مشاكل لا تعد و لا تحصى كون أن هذا النمو الاقتصادي ينمو في ظل بيئة تعم فيها الفساد.

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية

إن المجتمع البرازيلي يتخبط في أزمات و آفات اجتماعية كبيرة، كون الفساد بشكل عام و الفساد السياسي بشكل خاص يمزق القاعدة الشعبية سواء من حيث انخفاض المستوى المعيشي و ظهور الطبقية و عدم المساواة.

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل

المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الفساد السياسي – المنظمات الدولية الحكومية–

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 يعتبر العامل الأبرز من أجل التزايد بالاهتمام الدولي لمكافحة الفساد، ما أدى إلى ظهور مجموعة من المنظمات الدولية الحكومية لمجابهة خطر الفساد السياسي

المطلب الثاني: الآليات الغير حكومية لمكافحة الفساد السياسي–منظمات الشفافية الدولية–

بالإضافة إلى المنظمات الدولية أو الحكومية للتصدي لظاهرة الفساد السياسي، ظهرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية لمجابهة خطر تفشي ظاهرة الفساد السياسي وعلى رأس هذه المنظمات نجد منظمات الشفافية الدولية

المطلب الثالث: دور الحكومة في مكافحة الفساد السياسي

إن هذا المطلب نخصصه لدور الحكومة البرازيلية لمكافحة الفساد السياسي و ذلك بوضع مجموعة من القوانين لتجريم هذا الأخير كقانون المسؤولية المالية و قانون المعلومات و إعطاء لوسائل الإعلام دورا مهما لمكافحة ظاهرة الفساد.

على كل باحث علمي أكاديمي تطبيق ما توصل إليه من معلومات نظرية على ما يدرسه كظاهرة اجتماعية و هذا ما قمنا به في فصلنا الثاني كوننا قمنا بتحليل المعلومات المتوصل إليها نظريا و تطبيقها على موضوع الفساد و آليات مكافحته على دولة البرازيل حيث أن عنوان الفصل الثاني كالتالي:الفساد السياسي في البرازيل تداعياته و آليات مكافحته و جزأنا هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة من خلالها قمنا بتحليل كل خصائص بيئة دولة البرازيل و تداعيات الفساد في البرازيل و أخيرا آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل و هذا من أجل إعطاء تحاليل دقيقة و بالأرقام ما مدى تفشي الظاهرة في البرازيل ومدى محاربتها من طرف السلطات البرازيلية.

الفصل الأول

المـــــبحث الأول: مفــهوم الفـــساد

ظاهرة الفساد من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمعات كافة و من أهم القضايا التي لازال يدور حولها جدل عالمي، فالمشكلة تكمن في انتشار و تنوع اتساع رقعة الفساد، الأمر الذي يؤثر سلبا على المجتمعات.

تظهر أهمية البحث في ظاهرة الفساد في تحديد مفهوم الفساد و معرفة أنواعه وصوره و أسبابه و ذلك من اجل العمل على مكافحته و القضاء عليه. غير أن البحث في مفهوم الفساد يمثل إحدى المعضلات التي يواجهها الباحثون في هذا المجالو ذلك ناجم عن اختلاف الدراسات و المناهج المتبعة لدراسة هذه الظاهرة ،حيث أن معظم الباحثين والهيئات المهتمة بدراسة الفساد ينتمون إلى ميادين مختلفة مثل القانون، السياسة، الاجتماع و الاقتصاد، ففي القانون يعتبر الفساد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية المتبعة دوليا ووطنيا،أما عند رجال السياسة فقد ركزوا على العلاقة مابين الفساد و فساد الحكم مع التأكيد على ضرورة تفعيل آليات الحكم الراشد و دراسة مختلف نماذج القوى السياسية و دور مؤسسات المجتمع ما بين الاستثمار و التنمية الاقتصادية ،ويرون أن ضعف أداء المؤسسات الحكومية هو من أهم مظاهر الفساد[1].

[1]عبد الفتاح محمد العيسوي، عبد الرحمن محمد العيسوي.مناهج البحث في الفكر الإسلامي و الفكر الحديث، (بيروت: دار الراتب الجامعية،1997/1996).ص.45.

بينما يرى علماء الاجتماع أن الفساد انحراف وانتهاك لقواعد السلوك الاجتماعي باللجوء إلى الوسائل والطرق غير المشروعة اجتماعيا ودينيا للوصول إلى الأهداف، على الرغم من هذه الصعوبات التي تكشف مفهوم الفساد لكن سوف نحاول البحث في مضمون الفساد و مختلف التعريفات التي تناولت الفساد على اختلاف توجهاتها ثم التطرق إلى مختلف أنواع الفساد ودراسة مختلف مظاهر وصور هذه المعضلة[1].

المطلب الأول: تعريف الفساد لغة – اصطلاحا

الفساد لغة : إن تحديد المدلول اللغوي لمصطلح الفساد له أهمية بارزة في استيعاب تعريف الفساد و الإحاطة بكل جوانبه اللغوية .

الفساد في معاجم اللغة العربية هو البطلان التلف والاضطراب ويقال فسد فسادا و فسودا ضد صلح وفساده وأفسده ضد أصلحه والمفسدة جمع مفاسد وهي مصدر الفساد أو سببه. [2]

ويعني الفساد في اللغة الانجليزية Corruption التغيير من الصالح إلى السيئ Cause to change from good to bad . وتعني تدهورا التكامل والفصيلة .[3]

[1] محمد بن عزوز،" الفساد الإداري و الاقتصادي،اثاره و اليات مكافحته خالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية07 (2016):ص.201.

[2] عبد الرحمان محمد العيسوي، سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية ،ط.1. (مصر : دار الفكر الجامعي ، 2011)، ص. 22.

[3] مي فريد،"الفساد رؤية نظرية"، مجلة السياسة الدولية 143 (2001):ص.224.

بينما الفساد في الشريعة الإسلامية يعني العصيان و الخروج عن طاعة الله أي جميع المحرمات.

ولقد ورد لفظ الفساد في العديد من الآيات القرآنية منها قوله تعالى"ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس "[1].

أما الفساد في اللغة الفرنسية له مرادفات ودلالات كثيرة ومنها Maltraiter بمعنى فاسد و Corruption تعني فساد و رشوة[2].

اصطلاحا: عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد على انه (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) كما عرفته بأنه (خروج عن القانون و النظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسة و اقتصادية واجتماعية للفرد أو جماعة معنية.

كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة بأنه: "التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان أخر ،لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية "[3]

[1] القران الكريم،سورة الروم، الآية 41.

[2] محمد الماحي قندوز،قواعد المصلحة و المفسدة، (بيروت: دار بن حزم للطباعة و النشر و التوزيع،2006)، ص.129.

[3] حاجي العلجة ، "محاضرات في مقياس الفساد المالي و الإداري"(قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2017- 2018).

و عرفه البنك الدولي على انه :"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ،والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة ،كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل"[1]

وعرف صندوق النقد الدولي الفساد :"علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد"[2]

و يتضح من خلال مختلف التعاريف السابقة لمفهوم الفساد أنه ينطوي على عدة معاني والتي من بينها:

- الفساد هو سلوك منحرف و مخالف للقواعد و الأحكام القانونية،
- الفساد يكون بشكل مقصود و متعمد،
- يغلب عليه الطابع السري إلى درجة يستحيل فيه اكتشافه،
- ينطوي الفساد على الخديعة و التحايل و التضليل و خيانة الثقة و الإحلال بالواجب المهني،
- الغرض من الفساد هو تحقيق مكاسب شخصية متبادلة بين عدة أطراف،
- تتعدد أشكال الفساد كالرشوة و الاختلاس و التهرب الضريبية و الجمركي ...إلخ[3].

[1] محمد عبه الفضيل،"مفهوم الفساد و معاييره"، مجلة المستقبل العربي 309 (2004): ص.35.
[2] محمد مازن مسلول،"قضايا الفساد و مؤثراته المختلفة"، مجلة النبأ 80(2006).ص 40.
[3] محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، ج.2. (جامعة الكويت، 1994)،ص. 488.

المطلـــب الثـــاني: أنـواع الفســاد

يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير و هيكما يلي:

1- حسب الأطراف المتعاملة فيه

أولا. الفساد الداخلي: وهو الذي يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المنظمة التي يعملون بها مثل: قيامهم بسرقة أو اختلاس المال أو تدليس أو تزوير وثائق مهمة.

ثانيا. الفساد الخارجي: وهو النوع الأكثر شيوعا و انتشارا بحيث يتم خلال إشراك أكثر من جهة داخل و خارج المنظمة، وذلك بالتفاعل بين جانبي العرض و الطلب[1].

ب- حسب درجة التغلغل :

أولا- الفساد الصغير(العادي) : وهو الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا و ذلك من خلال الرشاوي الصغيرة المنتشرة بين الموظفين الصغار و المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم .[2]

ثانيا- الفساد الكبير(الشامل): وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية العليا و ذلك من خلال قيام القادة السياسيين و كبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام

[1] محمد مازن مسلول،المرجع السابق الذكر.ص. 42.
[2] المرجع نفسه.ص.45.

الخاص ،و اختلاسا للأموال العامة و الدخول في رشاوي الصفقات و العقود و التي تتضمن مبالغ مالية ضخمة.[1]

و يتضمن هذا النوع من الفساد شبكة معقدة من العلاقات و المصالح و الإجراءات التي يصعب اكتشافها .ويزداد الفساد الشامل عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية،مثل عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات و تحل محلها الجريمة المنظمة كما هو الحال عند انهيار الإتحاد السوفياتي سابقا و الثورات العربية الأخيرة.

ج- حسب نطاقه الجغرافي :

أولا- فساد محلي: وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد لموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا يرتبطون بمخالفات و جرائم من شركات أجنبية خارج الدولة.

ثانيا- فساد دولي : تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة ، تصل إلى نطاق عالمي و ذلك ضمن الاقتصاد الحر، تصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية و الدولية بالدولة و القيادة بمنافع ذاتية متبادلة ، و تعتبر الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة حسب منظمة الشفافية الدولية.[2]

[1] محمد عبه الفضيل،المرجع السابق الذكر. ص.37.

[2] محمد عبه الفضيل،المرجع السابق الذكر .ص.40.

د- من حيث المستوى:

أولا- فساد القمة: يعد فساد القمة من أكثر أنماط الفساد شيوعا في الدول النامية، بحيث يقومون باستغلال الخيرات و الأموال العامة دون رقيب أو حسيب مستغلين بذلك سلطتهم و سيادتهم[1].

ثانيا- الفساد المؤسسي: إذا فسدت القمة على النحو السابق فلا بد منفساد القاعدة و الأتباع، حيث يؤدي فساد الحكم إلى فساد النظام بمؤسساته المختلفة كفساد البرلمان و فساد الوزارات و الإدارات المختلفة، و الهيئة القضائية و أجهزة الأمن ، فساد داخل المؤسسة العسكرية، و فساد الأحزاب السياسية[2].

المطلـــب الثـالـــث: مظـاهر الفســـاد و أســـبابه

أولا – مظاهر الفساد: للفساد العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة، و عادة ما تكون متشابهة و متداخلة و يمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية:

1-الرشوة:و تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب مقابل أداء خدمة أو انخفاضالامتناع عن أدائها، بمعنى آخر هي متاجرة الموظف بأعمال وظيفية عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء أو تسهيل خدمة معينة[3].

[1] حاجي العلجة ،المرجع السابق الذكر.ص 120.
[2] مي فريد،المرجع السابق الذكر.ص.230.
[3] أسامة الغزال حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت:عالم المعرفة،1997)،ص ص.80-81.

2- المحسوبية: هي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا و يترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على الكفاءات في تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج.

3- المحاباة: يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار و الاستثمار.

4- الوساطة: وتعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم الدول و تعرف على أنها تدخل شخص ذو مركز و نفوذ لصالح من لا يستحق التعيين، أو إحالة العقد، أو إشغال، منصب، و ترجع أسباب الوساطة إلى عدم وضوح النظام و القوانين للتنظيمات العامة و الخاصة.

5- الابتزاز والتزوير: الابتزاز هو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد، و التزوير يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية و المحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية و قد يكون لطمس الحقائق أو للهروب من المتابعات القضائية.

6- نهب المال العام و الإنفاق غير القانوني له في مجال الصفقات العمومية و الاستثمارات عموما.[1]

[1] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: (القاهرة:دار القارئ العربي، 1993)، ص ص. 240- 241 .

7- التباطؤ في إنجاز المعاملات: و المقصود هنا بلامبالاة الموظف العمومي و استهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوط به قانونا مما يضيع حقوق الأفراد و المجتمعات ،بل و قد يؤدي ذلك إلى العصيان الاجتماعي ما يهدد الاستقرار الاجتماعي و السياسي للدول.

8- غسيل الأموال : تعد هذه الظاهرة من أخطر الظواهر، التي تواجه الكثير من دول العالم لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية خطيرة على الدولة و مكانتها في العالم ، و قد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة ، خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية[1].

ثانيا- أسباب الفساد:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد و تفشيها في المجتمعات ، بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية ،ولكن هذه الأسباب تصب جميعا في تحقيق عنصرين أساسيين وهما:

- الرغبة في الحصول على منافع و مكاسب غير مشروعة؛
- التهرب من الكلفة الواجبة الدفع[2].

[1] أسامة الغزال حرب، المرجع السابق الذكر،ص 85.

[2] كريمة بقدي، "الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا- دراسة حالة الجزائر-"(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2011-2012)،ص.70.

و عموما يمكن تصنيف أسباب الفساد كما يلي:

1- الأسباب السياسية : يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية و التي تؤدي إلى استفحال و انتشار واسع لظاهرة الفساد خاصة في المجتمعات الفقيرة و النامية، و إن كانت المجتمعات المتقدمة هي الأخرى غالبا ماتشهد حالات فساد متعددة تكشف عنها الفضائح المالية لبعض رؤساء الدول أو الحكومات أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء البرلمان الذين يقومون باستغلال المراكز السياسية و الثقة الممنوحة لهم من النظام الحاكم لارتكاب أفعال الفساد ك:

- إساءة استخدام المال العام في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي، إذ يتم التأثير على الرأي العام من خلال الرشوة الانتخابية من أجل الحصول على الأصوات و الفوز في الانتخابات؛
- نظام الحكم تغيبت فيه المشاركة، الشفافية و المحاسبة و هو أكثر الأنظمة خصوبة لانتشار الفساد بين أفراد المجتمع؛
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية في النظام السياسي و طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة[1]،

[1] أسامة الغزال حرب، المرجع السابق الذكر، ص.95.

- ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالت الفساد، بالإضافة إلى عدم وجود معارضة حقيقة و جادة وهو ما يقلل مساءلة و محاسبة الفاسدين في النظام السياسي[1].

ب- الأسباب الاجتماعية و الثقافية :

- غياب الوعي و قلة المعرفة لدى العديد من الأفراد بحقوقهم التي يجب توفيرها من الدولة و بالتالي يكون الفرد أكثر استعدادا لاستغلال وظيفته للحصول على المال من خلال الرشوة أو سرقة المال العام؛
- الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة في سلوك بعض المسؤولين والعاملين في القطاع العام مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد و عدم الاهتمام بالملكية العامة؛
- شيوع الوساطة و ممارسة أصحاب النفوذ في استغلال علاقاتهم الشخصية و غير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة؛
- توظيف الانتماءات الإقليمية و العشائرية و الأسرية في التعامل الرسمي و في الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب و مزايا بغير وجه حق[2].

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق الذكر، ص.75.

[2] نصر محمد عارف،المرجع السابق الذكر، ص.250.

ج- الأسباب الاقتصادية : يعتبر تردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة باعثا أساسيا للكثير من مظاهر الفساد، حيث انه يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف و ممارسة الأساليب الاحتيالية لإشباع حاجاته الخاصة، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع لارتكاب جريمة الفساد ما يلي :

- سوء توزيع الثروة و الموارد الاقتصادية في المجتمع، ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء و الفقراء فمثل هذا الوضع يساعد على تغذية الميول نحو الفساد؛
- الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب و الكوارث تؤدي إلى شح في عرض السلع و الخدمات و تزايد الطلب عليها، و هذا يسبب في تزايد نشاط السوق السوداء ما يرافقها من تهريب و التبادل غير الشرعي للعملات الأجنبية و تزويرها و تفشي الغش و التحايل و الرشوة.
- تحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها و تركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبية أو سياسية أو جماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد و جوا صالحا للمفسدين[1].

1- الأسباب القانونية : نوجز أهمها فيما يلي :

- نقص التشريعات ووجود ثغرات في العديد منها، بالإضافة إلى التهاون في مساءلة و محاسبة المفسدين ساهم في انتشار حالات الفساد؛
- اعتماد الأجهزة القضائية و الأمنية على أساليب تقليدية في التحقيق و إثبات التهم مما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر الفاسدة حرة طليقة؛

[1] المرجع نفسه،ص.260.

- قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم، و يقدمون لهم مبالغ مالية كبيرة و هدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة[1].

المبـــحث الـــــثاني: مفهـوم الفسـاد الســـياسـي

المطـــلب الأول: تعـــريف الفســـاد الســـياســـي

يعد الفساد السياسي من بين المصطلحات الشائكة في حقل العلوم السياسية و ذلك بسبب وجود مقاربات عدة اتخذت هذا الموضوع كدراسة لها،وهذا حسب التوجهات الفكرية التي يميل إليها الباحث، حيث يعرف اموندسون الفساد السياسي في كتابه "الفساد السياسي" على أنه يقام من طرف من لديهم اليد على السلطة السياسية أو الذين هم في قمة الهرم التنفيذي و مختلف الشخصيات والقيادات السياسية، و تتمثل هذه الأخيرة في رئيس الدولة أو الحاكم دون نسيان الوزراء و كبار القادة السياسيين الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة في سن وتطبيق القوانين ،التشريعات واللوائح.[2]

إن هناك مجموعة من الاتجاهات التي حاولت تحديد مضمون الفساد السياسي و التي سنراها كالتالي:

أولا: الاتجاه القانوني: يعرف الاتجاه القانوني الفساد السياسي بأنه ذلك الخروج عن القوانين و التشريعات أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق أغراض شخصية سواء كانت مالية اقتصادية تجارية أو اجتماعية لصالح أفراد أو جماعات معينة.

[1] رحيم حسن العكيلي،الفساد تعريفة وأسبابه و أثاره و وسائل مكافحته،(العراق : دائرة الكرادة)، ص.ص 6-7.

[2] باديس بوسعيود،"مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص التنظيم و السياسات العامة،جامعة تيزي وزو، 2015)، ص.28.

إن الفساد السياسي حسب هذا الاتجاه هو تغليب المصلحة الشخصية عن المصلحة العامة و ذلك بالانحراف عن الواجبات الرسمية و التهرب من تطبيق القوانين المنصوص عليها في التشريعات و التنظيمات المعمول بها في أي دولة كانت[1].

يعرف جوزيف ناي الفساد السياسي بأنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية[2].

لقد اعتمد هذا الاتجاه في تعريفه للفساد السياسي على القوانين والتشريعات و ربطه ارتباطا شديدا بمخالفة هذه الأخيرة و ذلك تطلعا إلى المكاسب الشخصية و هذا يعتبر ناقصا لان الفساد السياسي يطرأ حتى على القطاع الخاص و أكثر من ذلك الفساد السياسي لا يظهر فقط في القيام بعمل مشروع بل حتى الامتناع عن فعل عمل غير مشروع و هذا ما يعاب في هذا الاتجاه.[3]

ثانيا: اتجاه الاقتصاد السياسي: ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد السياسي بصورة مختلفة عن سابقيهم من القانونيين حيث يروا أن الفساد السياسي يشمل القطاع العام و الخاص في نفس الوقت، حيث نجد كل التعاريف تركز على سوء استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة لتحقيق أغراض شخصية و امتيازات غير مبررة و يكون هذا الكسب للامتيازات بطريقة غير مشروعة كالسيطرة على المال العام، استخدام الرشاوي و كذلك الابتزاز.[4]

في هذا السياق قدم البنك الدولي تعريفا للفساد السياسي وهو كالتالي:" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين و تحقيق أرباح

[1] باديس بوسعيود،المرجع السابق الذكر، ص. 29.

[2] محمد محمود ربيع و آخرون، موسوعة العلوم السياسية، ج .1.(الكويت: مؤسسة التقدم العلمي، 1993-1994)، ص. 488.

[3] كريمة بقدي، المرجع السابق الذكر،ص.90.

[4] بصيلة نجيب و رضوان مجادي،"الفساد من منظور سياسي: الأسباب و التداعيات"،مجلة تحولات01 (2018):ص.103.

خارج إطار القوانين ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعيين الأقارب و سرقة أموال الدولة مباشرة "[1]

يعتبر كليتجارد من ابرز المفكرين الذين تناولوا الفساد السياسي من الناحية الاقتصادية حيث عرفه على أنه عملية تبادلية بين مجموعة من الأطراف المتمثلة في الرئيس بالدرجة الأولى ثم يأتي الموظف في الدرجة الثانية وفي الأخير الزبون و تكون هذه العملية بين الأطراف الثلاثة محسوبة بطريقة عقلانية و إجراء عمليات التكاليف و المنافع في آن واحد من أجل أن كل هذه الأطراف تستفيد، فهي عملية تفاعلية تكاملية تكافئية في سوق يعرفه على أنه سوق للفساد.

قام كليتجارد بوضع مخطط بياني يوضح فيه هذه العلاقة التبادلية بين الأطراف الثلاثة ذوي المصلحة التبادلية و هذه الطريقة في التعامل هي طريقة غير مشروعة و تخرق القوانين العامة القانونية والأخلاقية، ما يؤدي إلى غياب الشفافية والمنافسة، ما يجلب أرباحا هائلة للمفسدين سواء كانت في الحاضر أو المستقبل .[2]

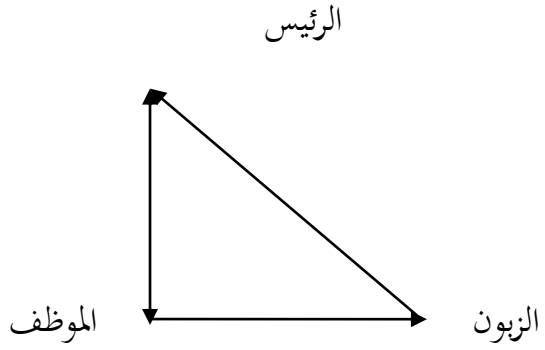

نموذج كليتجارد لتعريف الفساد

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق الذكر، ص .95.

[2] حبيبة لاحمر، "أثر الفساد السياسي على السياسات العامة"،(رسالة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة و التنمية، سعيدة، الجزائر، 2015)، ص .52 .

إن القاعدة الأساسية التي ركز عليها هذا الاتجاه هو الجانب الاقتصادي و عبروا عن ذلك بالوسيلة المتعامل بها و هي المال باعتباره محددا أساسيا لقيمة التبادل و البحث عن الطريقة المثلى للحصول على أرباح طائلة تعود على الأطراف بالنفع الكبير، هذا ما جعل كارل ماركس يؤكد أن المال هو الذي يفسد الفرد، فالمال والفساد متكاملان حسب وجهة نظر محللي هذا الاتجاه .[1]

رغم أن هذا الاتجاه قدم تفسيرا للفساد السياسي إلا أنه يبقى ناقصا و ذلك بسبب انطلاقه من فرضيات مرتبطة بمفاهيم اقتصادية كالمبادلة، الربح، الصفقة، السوق والتكلفة.

رغم أن هذه المفاهيم لا تنطبق على النشاط السياسي أو الظاهرة السياسية بشكل عام هذا من جهة، و من جهة أخرى يعاب على هذا الاتجاه أنه أهمل الجوانب غير المادية و المالية ،حيث نجد عناصر و قيم اجتماعية لها الدور المهم في تحديد عملية الفساد السياسي، فالفساد السياسي لا يمكنه أن يفسر فقط من الجانب الاقتصادي فحسب لان هذا الأخير ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى و هذا ما سنتطرق إليه من خلال اتجاه علم الاجتماع السياسي.

ثالثا: اتجاه علم الاجتماع السياسي:

إن أصحاب هذا الاتجاه ركزوا على عناصر سوسيولوجية ثقافية في تحليلهم لظاهرة الفساد السياسي، حيث يعرفونه على أنه ممارسة اجتماعية بالدرجة الأولى تتم في إطار اجتماعي و تنطلق من أفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية محددة و يكون ذلك في وجود فراغات في النظام الهيكلي لدولة ما ، ويمكن أن يحظى ممارسة الفساد السياسي بالقبول الاجتماعي وهذا بالنظر إلى الانتماءات القبلية، الطائفية، الاثنية و حتى السياسية.[2]

[1] سايح بوزيد، "سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث10، (2012)، ص.59.

[2] Isabelle DELATTRE, La corruption a foison regards sur un phénomènetentaculaire, Paris, la harmattan, 2003,p 32.

و عليه يعرف أصحاب هذا الاتجاه الفساد السياسي بأنه كل فعل يعتبره المجتمع فاسدا و يركزون على الحكم الذي يصدره المجتمع على جميع السلوكيات الفاسدة، ما يؤدي إلى وجود اختلاف في وجهات النظر والأحكام المقدمة من طرف المجتمع حول السلوكيات الفاسدة وغير الفاسدة، فما هو فاسد في هذا المجتمع يمكن أن يكون مقبولا في مجتمع آخر وهذا باختلاف الخصائص الاجتماعية من مجتمع لآخر.[1]

حاول العالم الاجتماعي أ. هايد نهايمر تقديم مساهمة في تفسير سلوك الفساد السياسي وذلك بتصنيف السلوكيات السياسية إلى ثلاث أنماط بالاعتماد إلى نظرة المجتمع، حيث يبدأ تصنيفه من الفساد الأبيض إلى الفساد الأسود و يتوسط هذين الاثنين الفساد الرمادي.

الفساد الأبيض هو الفساد الذي يمارس من طرف المجتمع و لا يوجد فيه أية خطورة و يعد مقبولا من طرفه و لا يعاقب عليه صاحبه، أما عن الفساد الأسود، فهو الفساد الأخطر حيث يتفق المجتمع عن أن هذه الممارسات خطيرة ويجب تسليط أقصى العقاب على صاحبها و في الأخير الفساد الرمادي فهو فساد يتوسط الاثنين حيث ينظر إليه على أنه يتضمن ممارسات فاسدة و غير مقبولة و يتفق المجتمع على تجريم الفعل دون تسليط العقاب على صاحبه.[2]

رغم أن هذا الاتجاه قدم تعريفا للفساد السياسي، إلا أنه ركز في تعريفه على ما هو متعارف عليه في المجتمع من معايير ثقافية وقيم أخلاقية، وهذا ما يعاب على اتجاه علم الاجتماع السياسي، فما يعتبر فاسدا في مجتمع ما، لا يعتبر فاسدا في مجتمع أخر،أكثر من ذلك يمكن أن يكون ما يعتبر فاسدا لدى فئة معينة لا يعتبر فاسدا لدى فئة أخرى داخل نفس المجتمع، ما يجعلنا أمام صعوبة تحديد أو إعطاء تعريف موحد للفساد السياسي، حيث إذا قمنا بتحليل التصنيفات المقدمة من طرف هايد نهايمر فما يمكن اعتباره فسادا رماديا في الجزائر يعتبر فسادا اسودا في البرازيل و ما يمكن أن يكون فاسدا في

[1] سايح بوزيد، المرجع السابق الذكر،ص.65.

[2] سوزان روز اكرمان،ترجمة محمد جمال إمام، الاقتصاد السياسي للفساد، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،2000)، ص.60.

الحاضر كان غير فاسد في الماضي، و ما يمكن أن يكون فاسدا في الزمان الماضي قد يكون غير فاسد في وقتنا الحالي.

إن الفساد السياسي حسب اتجاه علم الاجتماع السياسي مرتبط بفعل لا أخلاقي و غير قانوني و لكن هذا الأخير يتباين من مجتمع إلى أخر و من دولة إلى أخرى.[1]

رغم دراسة الفساد السياسي من طرف علماء القانون، الاقتصاد والاجتماع، لكن هناك إسهامات من طرف علماء الفلسفة السياسية أمثال أرسطو و ميكافيل و مونتسكيو، فكان أرسطو قد قدم لنا الأنظمة التي يعتبرها فاسدة عن بقية الأنظمة السياسية الأخرى و المتمثلة في النظم الملكية المطلقة و الأنظمة الأوليغارشية (حكم الأقلية) و التي تعتمد في حكمها على الاستبداد و الطغيان من طرف الحاكم على باقي أعضاء النظام و المجتمع على حد سواء[2].

أما ميكافيل فقد ربط ظاهرة الفساد السياسي بفكرة الحرية والمرتبطة بدورها بفكرة الأنانية حيث أن الفرد يسعى دائما إلى تحقيق رغباته والتي تؤدي حتما إلى تكسير الأعراف والقيم السائدة في المجتمع.[3]

أما مونتسكيو فيعتبر أن الفساد متأصل في الطبيعة الإنسانية التي تتميز بالنقص وعدم الاكتمال. نستخلص من هذه النظرة الفلسفية السياسية على أنها تركز على الانحطاط الذي يصيب المؤسسات العامة ،أي تحريف المبادئ التي يستند إليها النظام السياسي.

و من جهته يعرف صاموئيل هنتنغتون الفساد بأنه أحد المعايير الدالة علىغياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدها عصرنا الحالي، ومن ثم فإنه لا يمكن اعتبار الفساد

[1] عنترة بن مرزوق،"معضلة الفساد و إشكالية الحكم الراشد في الجزائر"(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام،تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة الجزائر، 2013)،ص.310.

[2] نفس المرجع، ص.315.

[3] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد و عولمة العولمة، ط..1(الإسكندرية: الدار الجامعية،2008)،ص.25.

ناتجا عن السلوك المنحرف مقارنة عن السلوك المستقيم، بل يكون أيضا ناتجا عن الأعراف والقيم الفاسدة التي ترسخت في المجتمع[1].

نستنتج من كل ما سبق أن الفساد في الحياة العامة يتمثل في استخدام السلطة العامة من أجل ربح ، تحقيق هيبة و مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة على حساب طبقة أخرى و ذلك عن طريق خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى، وعليه فإن للفعل الفاسد هنا مظاهر عدة منها الاختلاس، الخيانة، الخديعة، التحايل والسرقة.....،وبالتالي تعد تهديدا للنظام القائم الذي يعتمد على تكامل الفساد بمختلف عناصره سواء كان على المستوى السياسي، الإداري، الثقافي و الاجتماعي[2]، ما يمهد لنا الطريق للخوض في المبحث الثاني المتمثل في صور الفساد السياسي.

المطـــلب الثـــاني: صـــور الفســـاد الســـياسي

إن صور الفساد السياسي متعددة و متنوعة و هذا حسب خصوصيات كل مجتمع فمنها الخصوصيات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، لكن رغم ذلك ساهمت العديد من الدراسات الميدانية سواء في الدول المتقدمة أو النامية على وضع ثلاث صور أساسية للفساد السياسي و المتمثلة في فساد القمة، الفساد المؤسسي و الفساد الحزبي و الانتخابي.

أولا: فساد القمة أو ما يعرف بفساد القيادة السياسية

إن هذا الفساد السياسي يمارسه أصحاب السلطة المتمثلين في أعضاء السلطة التنفيذية و يسمى كذلك الفساد الكبير و ذلك بسبب استغلال سلطاتهم، نفوذهم و مناصبهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة و يجنون به الكثير من الأموال و الأرباح التي تعود عليهم بالنفع، حيث تراهم قبل توليهم

[1] Samuel Huntington, political order in chancing societies, U.S.A :yale university press, 1979, p59.

[2] سوزان روز اكرمان، المرجع السابق الذكر،ص.60.

السلطة فقراء و في غضون فترة حكمهم يصبحون من بين أثرياء العالم و يكون هذا بتحويلهم مبالغ طائلة من أموال الدولة إلى حسابهم الخاص و يكون هذا عن طريق ما يعرف بإطار الرئيس العملاء.[1]

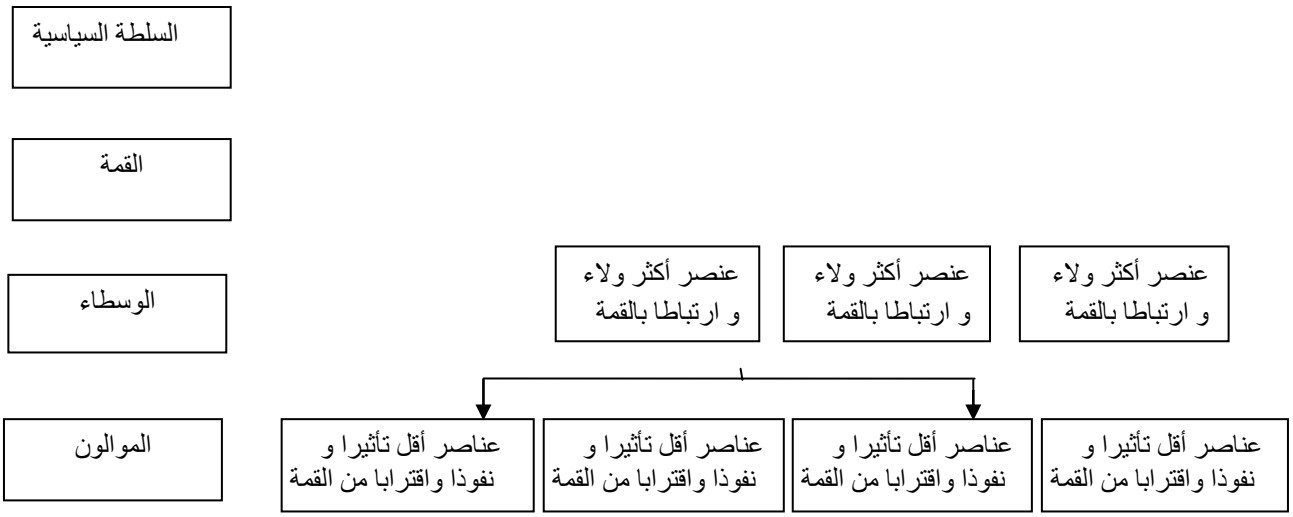

الشكل الثاني: أحمد شلبي[2]

مثال على ذلك ما شهدته الجزائر سنة 2009 م، عند بروز قضية الفساد من الوزير الطاقة السابق "شكيب خليل" إثر اتهامه بالفساد بعد عقد صفقات مشبوهة بين شركة المحروقات الجزائرية "سونطارك" وشركة "سايبام" الايطالية، بحيث مثل أمام العدالة الايطالية التي فتحت تحقيقا في 2011، ورغم كل التحقيقات فلم يظهر له أي أثر في القضية.

غادر شكيب خليل التراب الوطني عبر مطار وهران باتجاه سويسرا رغم صدور قرار بمنعه من مغادرة التراب الوطني. وبعد فترة مضت، فوجئ الجزائريين بعودة وزير الطاقة السابق التي لم تخطر في بال

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفسادو الإصلاح،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2003)،ص ص91.92.

[1] أحمد شلبي، الفساد السياسي" أسبابه و طرق مكافحته سياسيا،إداريا،اجتماعيا"، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012)، ص 93.

المواطنين إلى البلاد في 2016، خاصة بعد الاستقبال الذي حظي به في مطار مدينة وهران رغم ما يحمله ملفه من قضايا فساد.[1]

ثانيا: الفساد المؤسسي

إن هذا الفساد يظهر في فساد بعض أعضاء الأجهزة التشريعية، التنفيذية والقضائية في دولة معينة و يمكن أن يكون الفساد المؤسسي يظهر في كل السلطات الثلاثة وهذا الفساد يكون أقل تأثيرا عن فساد القمة.

عرف اكرام بدر الدين الفساد المؤسسي على أنه: "أن هذا الشكل من الفساد هو أخطر أنواع الفساد المعروفة حيث إذا ما دخل الفساد إلى البرلمان، يكون من السهل أن يوجد أيضا عمى مستوى الوازرة وعلى مستوى الأحزاب السياسية، ويمكن الاستدلال على فساد أعضاء البرلمان من المستوى المعيشي والاستهلاكي لهم، فإذا كان يفوق ما يحصلون عليه من عوائد رسمية من وظائفهم، فإن ذلك يعتبر مؤشرا على الفساد"[2].

ويتضح لنا أن لفساد الهيئات التشريعية آثارا على المستويات المؤسسية تجعل العضو البرلماني المتمتع بالحصانة يساهم في فساد وإفساد الكثير من العاملين أومن خلال مباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة وتكون إما عن طريق أعمال تقاضي رشاوى أو قبض عمولات من مستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم[3].

[1] محمد وارث،"الفساد و أثره على الفقر في إشارة لحالة الجزائر"،مجلة الدفاتر السياسية و القانون، 08 (2013): ص 60.

[2] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، المرجع سالابق الذكر، ص :100.

[3] جلال عبد الله معوض، "الفساد السياسي في البلدان النامية"، مجلة دراسات عربية 11، (1998): ص. 62.

هناك أيضا حالة لفساد "الهيئات التنفيذية" أو ما يطلق عليه الفساد الحكومي في الأنظمة السياسية، حيث تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في الهيئات نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار المسؤولين الإداريين عمولات ورشاوى، وطريقة تهريب السلع و التجارة بالعملات أو الاستيلاء على أراضي الدولة، أو إبرام صفقات ومشاريع غير قانونية من خلال الشركات وخير دليل على ذلك "الشركة الايطالية "سايبام" المختصة في أشغال الهندسة المرتبطة بالمحروقات في السوق الجزائرية التي تحصلت على امتيازات و صفقات لم تحظ بها أية شركة أخرى من قبل، فقد بلغت قيمة الصفقات التي حازت عليها هذه الشركة ب 11 مليار دولار خلال سنوات 2006 إلى 2009 و كان ذلك في عهد الوزير السابق للطاقة شكيب خليل[1]

ثالثا: الفساد الحزبي و الانتخابي

إن هذا الفساد يمثل فساد الفئة الحزبية أو بالأحرى يعرف بفساد الأحزاب السياسية و المتمثل في قضايا التمويل، تزوير الانتخابات من خلال شراء الأصوات و تدعيم الحزب الحاكم من أجل فوز الرئيس الموجود و هذا مقابل أموال طائلة تجعل من هذه الأحزاب و التي تسمى أحزاب المعارضة أحزابا على الورق و فقط و الأمثلة على ذلك كثيرة مثل ظاهرة المرشح المستقل الذي يسحب ترشحه من الانتخابات لصالح مرشح الحزب الحاكم و ذلك للحصول على مقابل مادي و معنوي و كذا ظاهرة شراء لأصوات الناخبين ، حيث كانت هناك مقولة مؤداها " بدون أموال لا أصوات" حيث هناك العديد من المرشحين يقومون بشراء أصوات الناخبين من أجل تحقيق مكاسب للطرفين سواء الناخب أو المرشح.[2]

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، المرجع السابق الذكر، ص :102.

[2] ناصر عبيد ناصر، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية–اقتصادية ،(دمشق :دار المدى للثقافة و النشر 2002)، ص .40.

و هناك من يرى أن هناك صورة أخرى للفساد السياسي و هي الفساد العسكري أو فساد الأجهزة الأمنية و العسكرية حيث يتقاضى كبار الضباط رشاوى و تبرعات غير قانونية و هذا ما يفسر انتشار ظواهر غير قانونية كظاهرة التهرب الضريبي و الإعفاء الغير قانوني من الخدمة العسكرية خاصة في الدول النامية[1].

المطلب الثالث: الاقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي

أولا :الاقتراب القانوني

يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث و المواقف والعلاقات و الأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة، وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الأفعال والجزاءات التي توصل الفعل إلى شرعية الفعل أو عدمه، كأن يحدد الإجراءات الواجب إتباعها قانونيا في العملية الانتخابية و كذا في العملية السياسية سواء تعلق الأمر بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة و النظام السياسي أو العكس، كما يفيد في معرفة مدى التزام القادة و النخب بالقواعد القانونية وماهو أثر عدم الالتزام بتلك القواعد القانونية على استقرار الدولة وإذا كان الاقتراب القانوني يفترض وجود الضوابط و القواعد مجموعة من المعايير حيث يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق و الانتهاك فالفساد السياسي هو خرق قانوني وخروج عن الأنظمة وتعليمات المنصب العام، لذلك يركزون على ضرورة تأسيس دولة القانون تكون فيها حقوق الأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداء على حقوق بعضهم البعض من جهة أخرى، وبذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة و المساواة بين الجميع.[2]

[1] جلال عبد الله معوض، مالرجعالسابق الذكر، ص. 13.

[2] أحمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص. 117.

ولكن رغم الفوائد التي قدمها هذا الاقتراب في تفسيره لظاهرة الفساد السياسي إلا أن هناك قصور ايكتنفه من حيث أنه يضيق حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزته الرسمية ويهمل الاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياق التاريخي والبعد الثقافي لظاهرة الفساد السياسي وعموما فإن فاعلية هذا الاقتراب تزداد كلما اقترن استخدامه باقترابات أخرى تركز على جوانب أخرى غير القانون في دراسة ظاهرة الفساد السياسي[1]

ثانيا :الاقتراب المؤسسي

يقوم هذا الاقتراب على دراسة مختلف الأبنية والأجهزة التي تتكون منها الدولة أي المؤسسات الموجودة فعلا، فهو يولي أهمية بالغة للأبنية و الهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد القانونية والدستورية كالحكومة و البرلمان والسلطة القضائية و المؤسسات العسكرية والبيروقراطية و التي تتميز بطابع الاستمرارية والدوام، فهو يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية[2]

إذا كان الاقتراب المؤسسي يرى أن الفساد هو نتاج عدم وضوح العلاقة بين المؤسسات السياسية ودورها أي المسؤوليات الملقاة على عاتقها، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة بعين الاعتبار[3].

ثالثا :اقتراب التبعية

شكل َ اقتراب التبعية أحد الاقترابات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف والفساد نظر العجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت منذ منتصف ستينات القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف بالإضافة إلى عدم قدرة المنظور الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في الأنظمة

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص. 118.
[2] كريمة بقدي، المرجع السابق الذكر، ص 110.
[3] سمير خطاب، التنشئة السياسية و القيم، (القاهرة :ايتراك للطباعة للنشر و التوزيع، 2004)، ص.90.

الرأسمالية والمجتمعات التي خرجت من حقبة الاستعمار وقد اشتهر هذا الاقتراب على أيدي كتاب وروادمن أمريكا اللاتينية أمثال : "دوسانتوس "و"غاندر فرانك و غالتونج و غيرهم الذين تأثروا بشدة بالفشل الذي أصاب آمال التنمية و تحقيق الرفاه في العالم الثالث وبوجه خاص في أمريكا اللاتينية، لاحظوا أن بلدانهم تعاني مشاكل التخلف وتزداد تبعيتها، ولاحظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير ذلك كانت نظريات تتميز بالتحيز والتمحور حول الذات وأرجعت سبب التخلف إلى العوامل الداخلية و تحديدا إلى عوامل حضارية، فحاولوا دحض ذلك بإرجاع تخلف تلك البلدان إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي المهيمن الذي بسط نفوذه وهيمنته على أنظمة العالم الثالث الغارقة في أزمات التخلف والفساد وانتشار العديد من النظم السلطوية والقمعية والعسكرية. بالتالي عادت مقولة التبعية كتفسير لحالة التخلف لدول العالم الثالث حيث تبناها مفكرين آخرين في الوطن العربي الإسلامي للتعبير عن نفس الحالة تقريبا. ويرتكز اقتراب التبعية في بنيته التحليلية على أن الرأسمالية العالمية تتكون من أربع طبقات مترابطة فيما بينها على النحو التالي:

المركز الرأسمالي: تمثله الطبقات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا الغربية، اليابان و مختلف الدول الصناعية الكبرى التي تقع في المركز.

محيط المركز: الطبقات التي تقع تحت الاستغلال في العالم الرأسمالي المتقدم.

مركز المحيط: البرجوازية التابعة لأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا

محيط المحيط: الفلاحون في الريف والطبقات الدنيا في دول العالم[1].

رابعا :اقتراب النخبة أو الصفوة:

[1] سمير خطاب، المرجع السابق الذكر، ص.95.

يعتبر سان سيمون أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة أو النخبة، إذ نظر إلى المجتمع كهرم، في قمته توجد صفوة سياسية، حيث أن النخبة تعبر بشكل عام عن فئات صغيرة نسبيا، هي في الواقع ذات وضع رفيع و تمارس السلطة و التأثير السياسي و تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة، و تضم هذه الفئات أعضاء الحكومة و الإدارة العليا و القادة العسكريين، كما تضم في بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي من أرستقراطية أو من البيت الملكي و قادة المؤسسات الاقتصادية، و قد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب المعارضة و ممثلي المصالح و طبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات و فئات من رجال الأعمال و الفكر و تكمن أهمية دراسة هذا المقترب في كون أن هذه الأقلية هي الممارسة للسلطة و تنفرد بالقرارات[1]، فهو يعتمد على نظرية الاختيار العقلاني للفاعل، حيث يكون التحليل مركزا على هذا الأخير، أما من الناحية المنهجية وجوب التركيز على عدة عناصر بنيوية يمكن أن توجه كثيرا أو قليلا اختيارات الفاعلين كالثقافة السياسية التي يقول عنها لوسيان بأنها مجموع الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر التي تعطي معنى للعملية السياسية.

إن ما يهمنا في هذا المحور هو الدور الأساسي الذي تلعبه الثقافة السياسية للنخبة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي خاصة في ظل وجود فساد سياسي، فكلما كانت الثقافة السياسية للنخبة تميل إلى العقلانية و التوافق و السلم المدني كلما قلت حظوظ تفشي الفساد السياسي ، في حين كلما كانت الثقافة السياسية للنخبة مهتزة، فستكون هناك نسبة عالية من الفساد السياسي.[2]

خامسا :اقتراب التحديث السياسي:

يعتبر المفكر الأمريكي صامؤيل هنتينجتون من أبرز المفكرين الذين قدموا تحليلا مهما لعملية الانحلال و التفسخ السياسي الذي يصيب المجتمعات الانتقالية. فقد اهتم بفهم الظروف التي يمكن أن تؤدي بالدول التي تمر بمرحلة التغيير الاقتصادي و الاجتماعي المزق إلى تحقيق الاستقرار السياسي فيها، و

[1] ثروت مكي، النخب السياسية والتغيير الاجتماعي، ط.1، (القاهرة،2005)، ص ص.20-21.
[2] نفس المرجع، ص. 29.

تتوصل إلى أن أغلب المجتمعات التي يوجد بها مؤسسات تقليدية تكون غير قادرة على التكيف، لذا فقد تؤدي مرحلة التحديث السياسي إلى انهيارها بسبب دخول فئات جديدة إلى حلبة المشاركة.

إن الدول التي تمر بمرحلة التحديث السياسي تشهد ظروفا تعبر عن وجود هوة سياسية و منمظاهرها عدم الاستقرار و الفساد و عدم عدالة التوزيع، هذا كله بسبب أخطار التحديث، حيث المؤسسات غير ملائمة للرد على الطلبات الجديدة الناتجة عن توسع المشاركة السياسية، و يقترح "هنتينجتون" لمواجهة ذلك الوضع و جود فساد جزئي يسمح بتفادي العودة إلى العنف بخلق قنوات يتم التعبير عنها من خلالها عن المطالب الاجتماعية.[1]

[1] Samuel Huntington, op.cit., p :60.

الفصل الثاني

المبحـــث الأول : خصـــائص بيئـة الدولـــة في الـــبرازيل

إذا نظرنا إلى الخريطة السياسية لأمريكا الجنوبية، فإن أول ما يلفت النظر هو وجود دولة ضخمة تكاد تشغل نصف مساحة القارة، تبدأ حدودها من شمال خط الاستواءممتدة جنوبا حتى تتجاوز مدار الجدي، إن هذه الدولة العملاقة و هي البرازيل تتسع مساحتها لما يقارب من مائة دولة من حجم البرتغال، و هذه الأخيرة هي الدولة الأوربية التي تحكمت في البرازيل ما يزيد على ثلاثة قرون.

يعد الهنود أول من سكن البرازيل قبل أكثر من عشرة آلاف سنة، حتى وصول البرتغاليين عام 1500م عبر أسطول بحري بقيادة "بيدروألفاريز كابرال" ،و قد أسست أول مستوطنة برتغالية دائمة عام 1532م.[1]

تعرضت البرازيل للاستعمار الفرنسي الذي استقر في مدينة ريو دي جانيرو، بالإضافة إلى استقرار الهولنديين في الجزء الشمالي الشرقي من البرازيل، و تدفقت بعد ذلك أعداد كبيرة من المهاجرين الأوربيين بعد اكتشاف الذهب فيها، حيث أطلقوا عليها اسم "ميناسجيرايس" أي مركز تعدين الذهب.

بعد استقلال البرازيل تغير اسمها إلى جمهورية الولايات المتحدة البرازيلية سنة 1889م، و من ثمة إلى جمهورية البرازيل الاتحاديةسنة 1967م.

[1] روز براون، البرازيل شعبها و أرضها ،ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم ، (القاهرة :مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر ، 1969)، ص.01.

المطلـــب الأول: المـــوقع الجـــغرافي

تقع جمهورية البرازيل الاتحادية Brazil Republic of Federative في قارة أمريكا الجنوبية، و تحتل نصف مساحة اليابسة فيها، و تمتلك البرازيل حدودا مع جميع دول قارة أمريكا الجنوبية باستثناء دولتي الإكوادور و التشيلي، و تتخذ الجمهورية شكلا مثلثا كبيرا في الجهة الشرقية من القارة بساحل يبلغ طوله (7400 كلم) على طول المحيط الأطلسي[1] و تبلغ مساحتها الإجمالية **8.514.877** كم[2]

يحدها كل من جمهورية فنزويلا، غينيا الفرنسية، وغويانا، و سورينام من الشمال، و جمهورية كولومبيا في الشمال الغربي، وكل من جمهورية البيرو و باراغواي، و بوليفيا من الغرب، و جمهورية الأرجنتين من الجهة الجنوبية الغربية، وجمهورية البارغواي من الجنوب، كما يمر فيها عدد من الأنهار الرئيسية و روافدها، كنهر الأمازون و روافد وريو نيغرو.[2]

تنقسم البرازيل جغرافيا إلى خمس مناطق طبيعية متباينة و موزعة على كافة أنحاء البلاد و هي: مرتفعات غيانا الشمالية، منطقة الأمازون المنخفضة، حوض بانتال، المرتفعات البرازيلية ، الأراضي الساحلية المنخفضة.

تحتل البرازيل المرتبة السادسة حول العالم من حيث عدد السكان و بلغ عددهم حاليا 212.267.443 نسمة حسب تعداد الأمم المتحدة بتاريخ 20 أفريل 2020، و يتركز غالبية السكان على طول ساحل المحيط الأطلسي و المناطق المحيطة به. و نظرا للنمو السكاني المتزايد في المدن الداخلية ، وزيادة النمو الاقتصادي فيها، اختيرت مدينة برازيليا كعاصمة رسمية لجمهورية البرازيل

[1] شهيرة دعدوع،"معلومات عامة عن دولة البرازيل"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم:29 ديسمبر 2020.متوفر على الرابط :

<http:// www.mawdoo3.com>

[2]Brazil,kids.nationalgeographic.com, retrieved 20/04/2020,edited

عام 1960م، باعتبارها مكان أكثر مركزية ، بعد أن كانت مدينة ريو دي جانيرو العاصمة السابقة للبرازيل .[1]

رغم أهمية موقع البرازيل و عظامة مساحتها و ضخامة الحجم السكاني، إلا أنها تمتاز بموارد و إمكانيات عالية في مقدمتها الموارد الخام و الزراعية الرعوية و المعدنية فضلا عن الاستفادة من تنوعها البيئي.

وتحتل البرازيل المرتبة السادسة عالميا في حجم القوى الكاملة، و تتوزع على قطاع الزراعة و الخدمات و الصناعة.

نظرا للإمكانيات المساحية الكبرى، تحتل البرازيل مراتب متقدمة عالميا في إنتاج البن، و فول الصويا و القمح و الأرز و الذرة و قصب السكر و الكاكاو و غير ذلك من المنتجات الزراعية و الحيوانية.

المطلـــب الثـــاني: سمـــات النـــظام السيـــاسي في البـــرازيل

تمكنتالبرازيل من تخطي حاجز اللغة التاريخي الذي فصلها عن بقية دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية (البرازيل هي الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبية الناطقة باللغة البرتغالية)، و تمكنت من تعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي منذ عودة الحكم المدني، مع تركيزها على التعبير عن قضايا أمريكا الجنوبية و مصالح الدول النامية في مختلف المؤسسات الدولية.

عرفت البرازيل خمسة دساتير كان آخرها دستور 1988 الذي نص على أن البرازيل جمهورية فيدرالية واحدة تضم العاصمة برازيليا و وستة و عشرون ولاية، تتمتع بحكم شبه ذاتي و لكل ولاية فيدرالية مؤسساتها الخاصة بها، التشريعيةو التنفيذية و القضائية سيرا على نهج مؤسسات الحكومة الفيدرالية،

[1] شهيرة دعدوع، الموقع الالكتروني السابق الذكر.

و يحدد القانون الانتخابي في البرازيل عدد الأعضاء الممثلين لكل ولاية في الهيئة التشريعية الفيدرالية وفقا لشروط تمزج بين معايير التمثيل النسبي و معايير النظام الفيدرالي.[1]

يسري نظام الحكم الجمهوري في جمهورية البرازيل الاتحادية، حيث يرأسها رئيس الجمهورية و يدير حكمها كونغرس وطني و قضائي منذ استقرار الحكم سياسيا منذ عام 1995م، و يتكون نظام الحكم من ثلاث سلطات، وهي كما أتي:

أولا- السلطة التنفيذية: تتمثل في رئيس الجمهورية، يشغل في ذات الوقت منصب رئيس الحكومة و يساعده نائب، و يجري انتخاب الرئيس و نائبه في ورقة اقتراع واحدة عبر انتخاب شعبي لفترة مدتها أربع سنوات ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة ثانية و أخيرة.

ثانيا- السلطة التشريعية: تتمثل السلطة التشريعية بالكونغرس الوطني الذي يتكون من مجلسين، هما : مجلس الشيوخ الاتحادي الذي يتكون من 81 مقعدا، يتم اختيار 3مقاعد من كل ولاية لخدمة تمتد ثماني سنوات ، و مجلس النواب الذي يتكون من 513 عضوا يتم انتخابهم عن طريق نظام التمثيل النسبي لخدمة تمتد لمدة أبع سنوات.

ثالثا- السلطة القضائية: تتمثل السلطة القضائية بالمحكمة الاتحادية العليا، و التي يعين فيها مجلس الشيوخ إحدى عشر وزيرا يخدمون لمدى الحياة أو إلى حين انقضاء عمر التقاعد الإجباري البالغ سبعين عاما، وتتمثل السلطة أيضا بمحكمة العدل العليا، و المحاكم الاتحادية الإقليمية ، و التي يعين فيها القضاة لمدى الحياة أو إلى حين الوصول إلى عمر التقاعد كحال جميع الموظفين الفيدراليين في البرازيل.[2]

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "النظام السياسي في البرازيل..دراسة نقدية" تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 02 جانفي2021،متوفر على الرابط:
<http // : www.studies.aljazeera.net>

[2]الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية،"ملخص عن النظام السياسي البرازيلي" ،تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم:02 جانفي 2021،متوفر على الرابط:
<http://www.politics.dz>

أما فيما يخص الحياة الحزبية البرازيلية فتتميز بالنضج و الحيوية ويتصدر المشهد حزب الحركة الديمقراطية، حزب العمال، و الحزب الجمهوري و الحزب الشعبي الديمقراطي و الحزب الاشتراكي البرازيلي و غيرها من الأحزاب ذات البرامج الليبرالية و الديمقراطية و اليسارية و المحافظة. و تبين التجربة البرازيلية أهمية الأحزاب السياسية و بالأخص الحركة الديمقراطية البرازيلية، حيث أصبحت هذه الحركة بمفردها تشكل المعارضة الأساسية داخل الدولة، و تصرفت هذه الحركة بذكاء حيث أنها احتفظت بثقة المؤسسة العسكرية مع علمها في اتجاه دمقرطة الدولة، و تدريجيا مع تغييرات ظرفية الدولة تغيرت أيضا ظرفية هذه الحركة من اجل تشغيل الطريق نحو الديمقراطية وافقت الحكومة العسكرية على قوانين العفو وغيرت النظام الانتخابي لإقرار التعددية الحزبية (بدل الثنائية) و قد قبلت المعارضة بهذه القوانين أو على الأقل لم تجعل منها مشكلا كبيرا.

و تعتبر الأحزاب المذكورة أعلاه من أهم الأحزاب السياسية البرازيلية حاليا حيث تتصدر قائمة الرأي العام في الانتخابات الرئاسية.

شهد النظام السياسي البرازيلي تعديلات هيكلية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، حيث لم تتصرف الحكومة و المعارضة كأعداء و إنما كشركاء غير مباشرين. بدأ التفتح السياسي من الأعلى إلى الأسفل، حيث وافقت الحكومة على دمقرطة النظام بإقرار التعددية السياسية و تنظيم انتخابات حرة، كما لم تعمل المؤسسة العسكرية على تجميد أو حل البرلمان أو القضاء على النظام.

إن مميزات التجربة البرازيلية تتجلى في العناصر التالية:[1]

- نهج أسلوب يعتمد على دمقرطة النظام بتنظيم انتخابات
- احترام المؤسسة العسكرية لنتائج الانتخابات.
- تمكن الحزب المعارض من الفوز في الانتخابات.

[1] سنية الحسيني، "قراءة في تطورات السياسة البرازيلية"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم: 06 جانفي2021 ، متوفر على الرابط: < http://www.raialyoum.com>

- إيمان المؤسسة العسكرية بضرورة التحول الديمقراطي.
- ونهجها المقاربة التشاركية رغم غياب تعاقد مكتوب، فقد سهلت الأحزاب السياسية عملية التحول، كما لعبت النقابة العمالية دورا محوريا في إنهاء الحكم العسكري.

ومنذ استعادة الديمقراطية في البرازيل بعد دستور 1988م، استطاع جمع الرؤساء المنتخبين إقامة تحالف معقول مع أعضاء الأغلبية البرلمانية، في أعقاب الانتخابات الرئاسية، و تحقيق مستوى عال من أداء الحكم في ظل الالتزام الجاد من قبل الأحزاب المتحالفة في الحكم، مما ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.[1]

وفي المجال الاقتصادي الذي يعد عصب الاستقرار السياسي، وعنصرا هاما لتحقيقه، فقد انتهجت الحكومات المدنية سياسات اقتصادية رأسمالية، و حرصت القيادة السياسية البرازيلية على النهوض بالاقتصاد الأمر الذي جعل من البرازيل قوة اقتصادية و قطب دولي صاعد.

وتشترك البرازيل في أغلب المنظمات الدولية و المحافل و المنتديات العالمية، بل وتمثل عضوا بارزا و قياديا في تجمعات العالم الثالث، و مجموعة العشرين، و القوى المعارضة لهيمنة الشمال على الجنوب في منظمة التجارة العالمية، وتسعى بجدية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

المطلب الثالث: خصائص السياسة الإقليمية للبرازيل

بين الحرب العالمية الثانية و عام1990م، سعت كل من الحكومات الديمقراطية و العسكرية إلى توسيع تأثير البرازيل في العالم من خلال تعقب سياسة صناعية تقودها الدولة و سياسة خارجية مستقلة. هدفت سياسة البرازيل الخارجية إلى تعزيز الصلة مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى، و الانخراط في دبلوماسية متعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة و منظمة الدول الأمريكية، وتصرفت في بعض الأوقات بصفتها قوة تعويضية لتأثير الولايات المتحدة السياسي و الاقتصادي في

[1] مركز الجزيرة للدراسات،"النظام السياسي في البرازيل،دراسة نقدية"،نفس المرجع.

أمريكا اللاتينية. و قد زادت علاقاتها مع الدول النامية في إفريقيا و آسيا، واتجهت السياسة الخارجية البرازيلية إلى التشديد على التكامل الإقليمي، أولا من خلال الميركسور(السوق المشتركة الجنوبية)، و الآن من خلال اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

رسخت البرازيل نفسها بصفتها قوة إقليمية رائدة في مجتمع البلدان الأمريكية، ولعبت دورا هاما، على مدى العقد الماضي، في جهود الأمن الجماعي، وكذلك في التعاون الاقتصادي في نصف الكرة الغربي. حيث تدعم السياسة الخارجية البرازيلية جهود التكامل الاقتصادي و السياسي من أجل تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع جيرانها. تعد البرازيل عضوا مؤسسا في منظمة الدول الأمريكيةو معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة (معاهدة ريو). وأعطت البرازيل أولوية كبيرة لتوسيع العلاقات مع جيرانها في أمريكا الجنوبية، وتعزيز الهيئات الإقليمية مثل رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وميركوسو. حيث تعمل هذه المنظمات أيضا بوصفها منتديات يمكن للبرازيل من خلالها ممارسة قيادتها و تطوير إجماع حول مواقفها بشأن القضايا الإقليمية و العالمية.[1]

إن تعزيز التكامل من خلال منظمات مثل ميركوسور و اتحاد دول أمريكا الجنوبية، تمكنت البرازيل من ترسيخ دورها كقوة إقليمية . بالإضافة إلى تعزيز قوتها داخل أمريكا الجنوبية، سعت البرازيل إلى توسيع نفوذها في المنطقة الأوسع من خلال زيادة مشاركتها في منطقة البحر الكاريبي و أمريكا الوسطى.

تقدم البرازيل بانتظام اعتمادات التصدير و المنح الدراسية الجامعية إلى جيرانها في أمريكا اللاتينية. في السنوات الأخيرة قدم بنك التنمية البرازيلي قروضا بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي لدول المنطقة. زودت البرازيل أيضا بصورة متزايدة دول أمريكا اللاتينية بالمساعدات المالية و المساعدة التقنية. بين عامي 2005 و 2009 كانت كوبا و هايتي و هندوراس أكبر ثلاثة متلقين للمساعدة البرازيلية، إذ تلقت هذه الدول أكثر من 50 مليون دولار سنويا.

[1] فاطمة مساعيد،"التحولات الديمقراطية في أمركا اللاتينية،دفاتر السياسة و القانون"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم:01 جانفي 2021، متوفر على الرابط: <https:// www.DSP0113.pdf>

و اليوم تسعى البرازيل لتكون تكتلات إقليمية و دولية جديدة سواء على مستوى قارة أمريكا اللاتينية، أو بينها و بين الهند و الصين و روسيا، و ساهمت أيضا في مجموعة العشرين التي حاولت معالجة الأزمة المالية العالمية و الكثير من القضايا.

المبحـــث الثـاني: تـداعيات الفســـاد في البـــرازيل

المطلـب الأول: التـــداعيات الســـــياسية

بينما تتصدر البرازيل مكانة اقتصادية مرموقة بين دول العالم، حيث تحتل المركز الثامن على قائمة أكبر اقتصاديات العالم، إلا أنها تقع في مركز متأخر من حيث النزاهة و الشفافية، حيث تأتي في الترتيب السادس و السبعين.

لقد مرت البرازيل على مدار تاريخها الحديث منذ إعلان الجمهورية 1889 بخمس جمهوريات، و آخرها فترة الحكم العسكري(1964-1985) ثم الجمهورية الجديدة الحالية منذ عام 1985، و تعاقبها سبعة رؤساء مدنيين، و كان أولهم "جوزيه ساريني" و آخرهم الرئيس الحالي "ميشال تامر" في ماي 2016 فور عزل "روسيف" على خلفية قضايا الفساد.[1]

وما ركز الأضواء في العالم على قضايا الفساد في البرازيل هو مكانتها كعملاق اقتصادي بازغ في ظل تجربتها الديمقراطية الرائدة، ومازاد من حجم التركيز كان تداعيات هذه القضايا التي بلغت الأوج بقرار الكونغرس القاضي بعزل الرئيسة السابقة "روسيف"، و هي القضايا التي طالت الرئيس الأسبق "لولا دا سيلفا"، كما اتجهت سهامها نحو حكومة الرئيس الحالي "ميشال" ، وتتسع القضايا لتنال من عدد كبير من المسؤولين الحاليين و السابقين.[2]

[1] حسن إلهامي،" سيادة القانون في مواجهة الفساد بالبرازيل"،تم تصفح الموقع الإلكترونييوم:06 جانفي 2021 متوفر على الرابط:
<https://www.sasapost.com>

[2] <http://www.foreignaffairs.com/articles/brazil/2017/brazil-s-never-ending-corruption-crisis> (23-12-2020)

توجد جميع أشكال الفساد في البرازيل ، تنتشر الزبونية و المحاباة و المحسوبية بشكل واسع، ولكن واحدا من أكثر الأنواع شيوعا للفساد في البرازيل هو اختلاس الأموال العامة عن طريق المغالاة في الفواتير، وتمويل الحملات السياسية. حيث أنه في عام 2014 كشفت دراسة أن أكثر من 30 مليار دولار من الأموال المرتبطة بالجريمة و الفساد و التهرب الضريبي تتدفق خارج البرازيل كل عام. وذكرت منظمة النزاهة المالية العالمية في نيويورك أن سوء تسعير السلع المتداولة هو الطريق الرئيس غير الشرعي الذي تغادر عبره الأموال المهربة البرازيل منذ عام 1960 و حتى عام 2012.

و أبرز قضايا الفساد التي شهدتها البرازيل خلال حكم "حزب العمال" منذ عام 2003 أي خلال فترات رئاسة "لولا داسيلفا" و "ديلما روسيف" ، كانتا قضيتين، و أولهما "فضيحة مينسالو" ، و هو الاسم الذي أطلق على نظام الفساد في الأموال العامة و استخدامه لكسب الأصوات الحاسمة من بين أعضاء الكونغرس لدعم قرارات الحكومة و هي الفضيحة التي اندلعت للمرة الأولى عام 2005، و انتهت المحكمة العليا في عام 2012 إلى إدانة 25 من السياسيين و المصرفيين و رجال الأعمال و بعضهم من كبار منتسبي حزب العمال الحاكم.

بينما القضية الثانية، وهى ما أطلق عليها «عملية غسيل السيارة»، والمعروفة إعلاميا باسم «لافا جاتو»، وهى قضية تتعلق بتبييض أموال فاسدة، وقبول رشاوى مقابل تضخيم قيمة تعاقدات حكومية، وتم كشف هذه القضية عام 2014 وعلى رأس المتهمين رؤساء ومدراء شركة «بتروبراس»، وهى شركة بترول مملوكة للدولة، وإحدى أكبر عشرين شركة بترول في العالم، والتي بلغت عوائدها 98.2 مليار دولار عام 2015 وأرباحها 7.3 مليار دولار.[1]

وكان يدفع جزء من عمولات الفساد لشخصيات سياسية معظمها من أعضاء البرلمان في تحالف يسار الوسط الحاكم. ويشتبه بتورط حوالي 35 برلمانيا واثنين من حكام الولايات في هذه القضية.

[1]"معاينة الأزمة السياسية في البرازيل و انعكاساتها السياسية و الاقتصادية"،تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 06 جانفي 2021،متوفر على الرابط : <https://www.lark.uowasit.edu.iq>

وقد خسرت بتروبراس من عمليات الاحتيال هذه أكثر من ملياري دولار، وتم تمويل الحملات الانتخابية لحزب العمال الحاكم من خلال تلك الرشاوى، وبلغ حجم التعاملات في هذه القضية حوالي 3.6 مليار دولار.[1]

وعلى خلفية الفساد الواسع و افتقاد الشفافية، قام مجلس الشيوخ بعزل روسيفالتي تولت الرئاسة عام 2011، ثم أعيد انتخابها لفترة ثانية في أكتوبر (تشرين الأول) 2014 ، لكن لا تعد روسيف أول رئيس برازيلي يواجه العزل، فقد سبقها الرئيس «فرديناد كولر» (1990- 1992)، وكانت روسيف قد فازت بفترة الولاية الثانية بفارق ضئيل، ثم شهدت شعبيتها تراجعًا بما يعكس خيبة أمل الناخبين جراء ارتفاع التضخم وتفجر فضيحة الفساد فيبتروبراس، وفى آخر استطلاعات للرأي قبيل عزلها لم تكن تحظى بتأييد سوى 13% من الناخبين.

واستند قرار عزل روسيف على ما قامت به من تلاعب في حسابات مالية لإخفاء عجز حكومي متزايد قبل إعادة انتخابها، وعدم مصارحة البرلمان بهذه الحقائق المالية، وقد بررت روسيف ذلك بأن ما قامت به أمر شائع بين الرؤساء، واتهمت المعارضة بأنها تهدف إلى إحداث انقلاب ضدها وإزاحة حزب العمال من الحكم، والحيلولة دون ترشح الرئيس الأسبق «لولا» انتخابات 2018. و قام «لولا» بقيادة مظاهرات حاشدة دعما لموقف روسيف؛ وذلك على غرار محاولة الرئيس «كولور» لاستمالة الرأي العام عبر التليفزيون عام 1992 وقد أتى خطابه بنتائج عكسية؛ حيث نزلت مظاهرات تنادى بإقالته، أما لولا فقد استخدم للحشد حسابه على «فيسبوك»، لكن هذا وذاك، لم يحولا دون قرار الإقالة أو العزل.[2]

[1] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،"الفساد في البرازيل"،تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 17 ديسمبر 2019، متوفر على الرابط:
<https://ar.m.wikipedia.org>

[2] حسن إلهامي، "سيادة القانون في مواجهة الفساد بالبرازيل"،تم تصفح الموقع الإلكترونييوم:06 جانفي 2021 متوفر على الرابط:
<https://www.sasapost.com>

وكان كشف تلاعب روسيفالتي ميزانية البلاد؛ ما أدى إلى تظاهرات، واستفحلت وتوالت الاتهامات؛ لتشمل روسيف ورؤساء سابقين وعدد كبير من السياسيين، ومن بينهم الرئيس الأسبق جوزيه ساريني (1985- 1990) وهو رجل الأعمال وعضو مجلس الشيوخ، و الذي ترأس مجلس الشيوخ ثلاث دورات، لكن صحيفته لم تخل من اتهامات بالفساد والمحسوبية والضلوع في جريمة فساد عملية غسيل السيارة؛ حيث وجهت إليه اتهامات أنه نال 18.5 مليون ريال (2 مليون دولار) رشوة خلال فترة توليه رئاسة شركة بتروبراس بين سنتي (2003 – 2011).

وكذلك الرئيس الأسبق فرنا ندوكولور (1990- 1992) الذي كان قد استقال عام 1992 قبيل إقالته بتهمة الفساد، وهو أول رئيس مدني ينتخب انتخابًا مباشرًا، ويذكر أن شقيقه «بيدروكولور» كان وراء اتهامه وإقالته؛ نظرًا لحصوله على امتيازات مالية بطريقة غير مشروعة. ويذكر أن المحكمة العليا قد برأت ساحة كولور فيما بعد سنتين من استقالته، لكن عادت الاتهامات لتطاوله في فضيحة غسيل السيارات.

كما أحيل الرئيس الأسبق لولا إلى المحاكمة بتهم فساد وتبييض أموال؛ وذلك باعتباره كان على رأس شبكة الاختلاسات في إطار فضيحة مجموعة بتروبراس، وبحسب النيابة العامة فإن "لولا" كان على رأس الهرم، ودون سلطته في اتخاذ القرار لكان تشكيل شبكة الفساد هذه مستحيلًا، مؤكدة أن شبكة الفساد لم تقتصر على بتروبراس، بل امتدت لتشمل كلا من فرعها «ايليتروبراس»، ووزارتي التخطيط، والصحة، وبنك «كايشاايكونوميكا» الحكومي للادخار، وهيئات حكومية أخرى على الأرجح.
وأكدت النيابة العامة أن هذه «أضخم فضيحة فساد في تاريخ البرازيل»، وأن الرئيس السابق حصل خلالها من مجموعة الأشغال العامة «او آ آس» على رشوة بلغت3,7 مليون ريال برازيلي (1.1 مليون دولار) كما حصل بحسب المدعي العام، على انتفا عات عينية أخرى مثل أعمال ترميم شقة.
وكانت روسيف قد حاولت حماية حليفها الرئيس الأسبق لولا بتحصينه وتعيينه رئيس ديوان

فيحكومتها؛ بما يحول دون الملاحقة القانونية، إلا أن المحكمة العليا الاتحادية البرازيلية قد حالت دون ذلك.[1]

ويذكر أنه خلال فترة ما قبل عزل روسيف؛ أشارت استطلاعات الرأي العام إلى أن نحو 62% من البرازيليين كانوا يطالبون بالإسراع في تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة لاستبدال كل من روسيف وميشال معًا، وأن 8% فقط من العينة توافق على أن يستكمل ميشال الفترة المتبقية من ولاية روسيف، وبعدما تولى ميشال رئاسة البرازيل خلفًا لروسيف، وقد تعهد ميشال باستئصال الفساد في البلاد، غير أن عددًا من الشخصيات الأساسية في حكومته وقعت في قلب فضائح فساد بشركة بتروبراس؛ مما اضطر وزيرا التخطيط والنزاهة في الحكومة الجديدة للانسحاب خلال فترة تقل عن ثلاثة أسابيع منذ شروع الحكومة في عملها؛ بسبب تورطهما في فضائح الفساد والاختلاس في شركة بتروبراس.

ويذكر أن ميشال هو من لعب دورًا أساسيا في تنظيم عزل الرئيسة البرازيلية من منصبها، غير أن ميشال نفسه يحظى الآن بتأييد أقل من روسيف؛ حيث أعرب 2 بالمائة من مواطني البرازيل عن استعدادهم لتأييده. وبين الشخصيات المقربة من تامر الذين أحضرهم إلى السلطة، وزير التخطيط والميزانية والإدارة ويده اليمنى «روميرو جوكا»، الذي وجد نفسه في بؤرة فضيحة الفساد؛ بعدما تم تسريب مقتطفات من حديث هاتفي أجراه «جوكا» مع رئيس سابق لأكبر شركات نقل النفط البرازيلية «ترانس بترو»، وأصر الوزير في الحديث على وقف التحقيق في الفساد في شركة بتروبراس؛ مما اضطر جوكا بعد 10 أيام من توليه حقيبة وزارية إلى الإعلان عن استقالته والخضوع للتحقيق.[2]

[1] ندى علي، "فساد لولا داسيلفا..زلزال سياسي يهز اقتصاد البرازيل"،شبكة النبأ المعلوماتية، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 15 سبتمبر 2019، متوفر على الرابط : <https://www.google.com/annabaa.org>

[2] مركز البيان للدراسات و التخطيط، "أزمة فساد البرازيل التي لا تنتهي"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 15 سبتمبر 2019،متوفر على الرابط:

<https:// www.bayancenter.org>

وحليف آخر لميشال، وهو «فابيانوسيلفيرا» الذي عُين رئيسا لوزارة النزاهة والمراقبة والرصد التي أنشئت خصيصًا لدعم عمل الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد في البلاد. غير أن سيلفيرا هو الآخر سقط من منصبه تحت ضغط الاتهامات بمحاولة عرقلة سير عملية التحقيق في الفساد بشركة بتروبراس، كما تم عزل رئيس مجلس النواب «إدواردو كونيا» عن منصبه، وهو السياسي الذي كان من مطلقي عملية عزل الرئيسة روسيف؛ بسبب اتهامه بتلقي رشاوى قيمتها 40 مليون دولار. وأصبح «فالدير مارانياو» الذي حل محل «كونيا» عرضة أيضا للاتهامات نفسها، أي المشاركة في عمليات الفساد المتعلقة بشركة بتروبراس.

الفساد في البرازيل قد أطاح بحكومة تلو الأخرى، حتى جعل ذلك بعض المحللين يلومون مساحة البرازيل الكبيرة ومراكزها الإقليمية القوية في السلطة التي أنتجت عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية في وقت واحد، إذ كان تحالف روسيف في الكونغرس يضم أكثر من 20 حزباً، وأن الأحزاب نفسها لديها هويات أيديولوجية ضعيفة وسلطة ضعيفة لنفوذ الولاء بين أعضائها التي غالباً ما تلزم الرؤساء بالتفاوض مع المشرعين بنحوٍ فردي للحصول على قوانين ممررة؛ وهذا بدوره يخلق حوافز قوية للسياسيين للجوء إلى الرشوة للمساعدة في إقامة تحالفات.

بعد الانتخابات الوطنية لعام 2018، و التي تأثرت بشدة بجدول أعمال مكافحة الفساد، عانت البرازيل من سلسلة من الانتكاسات في أطرها القانونية و المؤسساتية لمكافحة الفساد. كما واجهت البلاد أيضا صعوبات في إحراز تقدم في الإصلاحات الواسعة النطاق لنظامها السياسي. وشملت الانتكاسات أمر قضائي صدر عن المحكمة العليا، أدى فعليا إلى شل نظام مكافحة غسل الأموال و إلى إجراء تحقيق غير قانوني استهدف سرا عملاء إنفاذ القانون. و تشمل التحديات المتواصلة التدخل

السياسي المتنامي بمؤسسات مكافحة الفساد من قبل الرئيس بولسونارو، وموافقة الكونغرس على التشريعات التي تهدد استقلال وكلاء إنفاذ القانون الأحزاب السياسية.[1]

تعتبر إساءة استخدام السلطة، بدءا من مستوى القاعدة الشعبية و انتهاءبالمسؤولين السياسيين ذوي الرتب العالية، جزءا من الحياة اليومية في البرازيل. و على الرغم من التقدم المهم الذي أحرز في مناطق برازيلية لمواجهة هذه الظاهرة، إلا أنه مازالت هناك تجاوزات شائعة من مسؤولين حكوميين و ساسة، تراوح ما بين عدم الكفاءة و الإهمال و هدر الأموال و الفساد التام.

المطـــلب الثـــاني: التـــــداعيات الاقتـــــصادية

حققت البرازيل قفزة اقتصادية كبرى منذ الستينات مكنتها من أن تصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم الثالث بعد الصين، و القوة 11 عالميا بفضل ناتجها الداخلي الخام الذي يقدر ب 793 مليار دولار أمريكي، و أصبحت تعد من بين البلدان الصناعية الجديدة في عصر العولمة، لكن هذا النمو الاقتصادي لم ترافقه تنمية شاملة و مستقلة و أصبحت تواجهه مجموعة من التحديات أهمها:

- وجود تباينات جهوية في الناتج الداخلي الخام: يحتكر القسم الجنوبي الشرقي نسبة 59.4% من الناتج الداخلي الخام و يليهأقصى الجنوب بنسبة 15.9% ثم الشمال الشرقي بنسبة 12.7% و الوسط الجنوبي بنسبة 7.2% ثم القسم الشمالي بنسبة لا تتعدى 4.9%.
- وجود تفاوتات في الإنتاج الاقتصادي: يشغل الجنوب الشرقي مسلحة لا تتعدى 10% و تتمركز به كثافة سكانية مرتفعة لكونه يحتكر الأنشطة الاقتصادية الصناعية و الفلاحية و الخدماتية، بينما تظل باقي المناطق الأخرى و خاصة الداخلية ضعيفة الاستغلال و شبه فارغة

[1] مركز البيان للدراسات و التخطيط، "أزمة فساد البرازيل التي لا تنتهي"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 15 سبتمبر 2019،متوفر على الرابط:

<https:// www.bayancenter.org>

و يعود هذا التفاوت إلى عوامل تاريخية، فالولايات أو الجهات البرازيلية ظهرت تبعا لنظام الدورات الاقتصادية التي اعتمدت بالبرازيل منذ القرن 16م و التي كانت تركز على إنتاج و تصدير المنتوج الوحيد، فالجنوب الشرقي الذي طبقت فيه دورة البن منذ بداية القرن20 م إلى غاية الأزمة العالمية لسنة1929، استفاد من السياسة الاقتصادية الجديدة التي قطعت مع الدورات الاقتصادية و كثفت من التصنيع المحلي و استقطبت الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، بينما لم يستطع الشمال الشرقي تجاوز انعكاسات التخلي عن دورة زراعة قصب السكر، و سيطرت فيه أغلبية السكان فقراء، و تنطبق هذه المواصفات على المناطق الأخرى التي كانت بها دورة المطاط أو دورة المعادن الثمينة.

- تفاوت في الملكية و المردودية الفلاحية: ففي الوقت الذي تمتد فيها المزارع الواسعة التي تعتمد على التقنيات الإنتاجية الحديثة و تعرف مردودية ضخمة، تنتشر مزارع ضيقة تعتمد طرقإنتاجية تقليدية.
- سيطرة الرساميل الأجنبية على القطاعات الإنتاجية الوطنية مما يجعل البرازيل خاضعة للتبعية الأجنبيةالأوربيةو الأمريكية و غيرها.
- مشكل المديونية و التضخم إلى جانب التهرب الضريبي و الجمركي.
- يبقى الفساد أحد أكبر العوائق التي تحول دون التنمية الاقتصاديةو الاجتماعية في البرازيل. و بحصولها على درجة 35، تبقى البرازيل في حالة من الركود، حيث سجلت أدنى درجة في مؤشر مدركات الفساد منذ العام 2012.[1]

و تقدر الخسائر السنوية بما يعادل 1.5 بالمائة من الناتج الاقتصادي للبلاد، وقدر معدل هذه الخسائر عند 33.7 مليار دولار سنويا في الفترة ما بين 2010 و 2012 ارتفاعا من 14.7 مليار دولار في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين. وتقول المنظمة: إن الخسائر يحتمل ان تكون أكبر

[1] ستار تايمز،"البرازيل:نمو اقتصادي و استمرار التفاوتات في التنمية البشرية"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 23 ديسمبر 2020،متوفر على الرابط : <https://www.startims.com>

من ذلك ، هذا الفساد في ظل تراجع في معدل النمو الاقتصادي، مما جعل البرازيل على حافة الانكماش.

المطـــلب الثـــالث: التـــداعيات الاجـــتماعية

اعتبر الفساد من بين القضايا العديدة التي أثارت احتجاجات و تظاهرات شعبية كبيرة. فالفساد سبب انخفاضا في الاستثمارات العامة في الصحة و التعليم و البنى التحتية و الأمن و المأوى و سائر الحقوق الأساسية الأخرى، وتوسع الاستعباد الاجتماعي و عدم المساواة. ومن غيرها من الأسباب التي نتناولها فيما يأتي:

- تفاوت في توزيع قيمة الدخل الفردي بين الولايات البرازيلية بل و داخل نفس الولاية،
- احتكار ولايات الجنوب الشرقي و المناطق الساحلية الثروة الاقتصادية و المالية بينما ينتشر الفقر و البطالة و الأمية في المناطق الداخلية و الشمالية.
- تباين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين المدن و داخل نفس المدينة ففي الوقت الذي تتمركز فيه الأحياء الراقية في مراكز المدن تنتشر إحياء الصفيح Favela في الهوامش.
- تفاوت في توزيع نسبة الأمية: ترتفع نسبة الأمية في المناطق الشمالية و الداخلية الغربية حيث تتراوح بين 55 % و 65% بينما لا تتعدى في المتوسط نسبة 10 % في المناطق الجنوبية الشرقية و أقصى الجنوب.
- تفاوت في توزيع مؤشر التنمية البشرية: بحيث يتراوح بين 0.7 و 0.9 في مناطق الجنوب و الجنوب الشرقي بينما ينخفض مؤشر التنمية في باقي المناطق حيث يتراوح بين 0.4 و 0.6.
- تفاوت في التجهيزات الخدماتية الصحية و التعليمية و غيرها بحيث تتراجع قيمتها كلما تم الابتعاد من العاصمة إلى المدن الأخرى.[1]

[1] ستار تايمز،"البرازيل:نمو اقتصادي و استمرار التفاوتات في التنمية البشرية"، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 23 ديسمبر 2020،متوفر على الرابط : >https://www.startims.com

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل

إن الانتشار الكبير لموضوع مكافحة الفساد على كافة المستويات الدولية و الإقليمية و الوطنية، أصبح ظاهرة مثيرةللانتباه، صاحب ذلك تزايد عدد المنظمات الأهلية الناشطة في هذا المجال و أصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها، إضافة إلى ذلك فإن تبني معظم الهيئات الدولية و المحلية معالجة هذه المسألة ضمن برامج عملها، قد أدى إلى و ترسيخ الفكرة عالميا.

المطـــلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الفساد السياسي – المنظمات الدولية الحكومية–

إن الاهتمام الدولي المتزايد لمكافحة الفساد هو فقط من اجل تبيان العلاقة الوثيقة بين مكافحة الفساد و أشكال الإصلاح السياسي و الاقتصادي المطلوبة لتمكين المجتمعات و الدول من التصدي الفعال لهذه الآفة الخطيرة. و لقد كان لسلسلة من الأحداث المهمة على المسرح الدولي في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي، تأثير كبير على ازدياد الاهتمام الدولي لموضوع الفساد و على رأس تلك الأحداث انتهاء الحرب الباردة ما أنهى المواجهة المباشرة بين المنظومة الشيوعية المتهاوية و الديمقراطيات الغربية.

و إضافة إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد غير ميزان القوى فإنها أيضا وجود الحاجة الملحة لدعم الأنظمة الفاسدة التي كانت تلقى الدعم تحت حجج الأمن العالمي، فقد فقدت العديد من النظم الفاسدة الدعم و الحماية التي تمتعت بها خلال حقبة الحرب الباردة بسبب أولويات الاعتبارات الإستراتيجية و بدأت ممارسة القمع و الفساد فيها تنكشف تحت مجهر المنظمات و المنتديات الدولية التي تم توظيفها بشكل متزايد من أجل تعميم النموذج الليبرالي بشقيه الرأسمالي و الديمقراطي في دول العالم المختلفة فبدأت المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية مثل الأمم المتحدة و البنك الدولي

و منظمة التجارة العالمية و منظمة الشفافية الدولية تتابع عن كثب أداء الدول في مجال السياسات الاقتصادية و مكافحة الفساد و التطور الديمقراطي.

ومن الأسباب أيضا التي أدت إلى ازدياد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطت دفعة جديدة لعملية تداول القضايا الداخلية و منها الفساد و حقوق الإنسان. و إلى جانب كل ذلك التطور التقني و التكنولوجي الهائل في حقل المعلوماتية، و ما أدى إليه من زيادة الوعي لدى الشعوب بمشكلة الفساد و إدراكها لأخطارها إضافة إلى تسارع التحولات الديمقراطية و دورها في حفز جهود منظمات المجتمع المدني و دفعها في هذا الاتجاه.

في هذا السياق بات من الطبيعي أن تتجه جهود المؤسسات الدولية على الصعيدين العالمي و الإقليمي، الحكومية منها و غير الحكومية و لاسيما المؤسسات المعنية بقضايا التنمية إلى دراسة ظاهرة الفساد وتشخيصها و البحث عن آليات مكافحتها.

أولا: منظمة الأمم المتحدة

إن منظمة الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية السباقةللتنبيه لظاهرة الفساد باستقرائها الوضع الدولي من خلال مكاتبها و منظماتها التابعة لها و المنتشرة في أنحاء العالم والذي أسفر عن العديد من الدراسات و الندوات و الاتفاقيات و المعاهدات من أجل مكافحة الفساد.

و عموما يمكن حصر جهود هيئة الأمم المتحدة فيما يلي:

1-الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988، التي نبهت لخطورة ظاهرة الفساد في مضمونها و كذلك مدى التأثير السيئ لآليات غسيل العملة التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة لإخفاء الأموال المستخلصة من تجارة السموم البيضاء.

2-تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) و مركز التنمية الاجتماعية و الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة (CSDHA) بعنوان الفساد في الحكومة، كندوة متخصصة درست الظاهرة و بينت أسبابها و طرحت آراء في الحلول لها.

3-تبني الجمعية العامة قرارين بشأن مكافحة الفساد في شهر ديسمبر 1996 تبني إعلان الفساد و الرشوة في التعاملات التجارية الدولية، و تجريم الرشوة الخارجية و إنهاء خضم هذه الرشوة من وعاء الضريبة.[1]

من خلال عدد من قرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة عن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي يتضح الاهتمام المتزايد و المستمر بقضية محاربة الفساد و يأتي هذا الاهتمام في إطار الاقتناع بعدد من الأمور و هي:

1-إن قضية الفساد تهدد امن واستقرار المجتمعات، و تحد من قيمة الديمقراطية، و تعرقل معدلات التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية،

2-إن الفساد يرتبط بباقي أشكال الجريمة و بالتحديد الجريمة المنظمة و الجريمة الاقتصادية بما في ذلك قضية غسيل الأموال،

3-إن الفساد أضحى ظاهرة عابرة للحدود القومية، و تناثر كافة المجتمعات و الاقتصاديات و بالتالي يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليها و منها أمرا هاما.

4-القناعة بأنه يجب تطوير معايير لتقديم المساعدات التقنية للارتفاع بمستوى نظم الإدارة العامة وتعزيز قيم الشفافية و المساءلة.[2]

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، المرجع السابق الذكر، ص-ص .236-235 .

[2] المرجع نفسه،ص. 237.

ثانيا- البنك الدولي:

وضع البنك الدولي عددا من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد و كان الهدف من هذه الإستراتيجية القضاء النهائي على الفساد، و لكن مساعدة الدول على الانتقال إلى بيئة ذا حكومة أحسن داءا مما يقلل الآثار السلبية للفساد على التنمية و تتضمن هذه الإستراتيجية أربعة محاور أساسية:

1-منع كافة أشكال الاحتيال و الفساد في المشروعات الممولة من طرف البنك،
2-تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ولاسيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة و ذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية و لا يطرح البنك الدولي برنامجا موحدا لكل الدول النامية بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول،
3-اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة و تحديد شروط و معايير الاقتراض و اختيار و تصميم المشاريع،
4-تقديم العون و الدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.[1]

و قد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7% من الاقتصاد العالمي سنويا أي ما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار. و هو ما يعادل مجموع الميزانية الفيدرالية في البرازيل.

ثالثا- صندوق النقد الدولي:

تعتبر الضوابط المتعلقة بتقديم قروض و مساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في شهر أوت 1977، أكثر تشددا من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي، إذ أكد الصندوق انه سيتوقف أويعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز

[1] محمد الصيرفي، المرجع السابق الذكر،ص-ص .50-49.

مشاكلها الاقتصادية، و حدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها، و تورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، واستغلال الشرطة من قبل المشرفين عن المصارف، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر كما اتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج للأعمال تستوجب إعفائها من الضرائب و طرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة و يشمل ذلك إصلاح المجال الثاني فهو خلق بيئة اقتصادية مستقرة و شفافة و بيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب و الأعمال التجارية.

رابعا- منظمة التجارة العالمية:

أصدرت غرفة التجارة العالمية عام 1996 توصية تحث فيها أعضائها على تبني قوانين مصممة للحد من الرشوة في التجارة العالمية و هذه القوانين تمنع التعاطي بالرشوة لأي سبب من الأسباب. كما أقرت في شهر ديسمبر 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية لاتفاقية حول الفساد، غير أنه من المستبعد إصدار و إقرار هذه الاتفاقية في المستقبل القريب نظرا لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة بهذا الشأن.

خامسا- منطقة الدول الأمريكية:

وافقت 21 دولة عضو في المنطقة اتفاقية محاربة الفساد فيما بين الدول الأعضاء، وقامت البرازيل بالتوقيع عليها، و تدعو الاتفاقية إلى تجريم الفساد المحلي و الرشوى الدولية، كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية ضد الفساد وتشجع القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

المطـلب الثـاني: الآليات غير الحكومية لمكافحة الفساد السياسي –منظمات الشفافية الدولية–

منظمات الشفافية الدولية هي التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد أفرزها مجتمع مدني عالمي ظهر في سياق عملية التحول الكبرى التي طرأت على النظام و على المجتمع و على العلاقات الدولية بصفة عامة، وهي حركة قادها رجال أعمال و أكاديميين من خلفيات و انتماءات مهنية و فكرية و اجتماعية و وطنية متعددة و لكنهم أجمعوا على أن الفساد أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات و يتعين من ثم مقاومتها و القضاء عليها بكل السبل.

فهي منظمة تسعى لمكافحة أشكال الفساد في العالم من خلال تشجيع و تعزيز الإدارة النزيهة و إقامة الحكم الرشيد، ويشمل ذلك تعزيز نظم المحاسبة و المساءلة و مبادئ الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية(القطاع العام) و الشركات(القطاع الخاص) وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق بيئة خالية من الفساد و الضغط على الحكومات للقيام بإصلاحات سياسية و سلوكية و مؤسساتية.

و إيمانا من المنظمة بأن مكافحة الفساد هي عملية مستمرة و تحتاج إلى جهد مجتمعي واسع رفعت شعارا تحت تسمية " الاتحاد العالمي ضد الفساد" و تبنت إستراتيجية مكونة من عدة عناصر لتحقيق أهدافها.

- فهي تسعى لتشكيل و بناء تحالفات على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي من خلال أفرعها القومية وهذه التحالفات تكون بينها وبين الحكومة و أطراف أخرى تضم المجتمع المدني و رجال الأعمال و القطاع الخاص من اجل محاربة الفساد الداخلي و الخارجي من خلال تقديم المساعدات و المعلومات للإعلام الحر و أجهزة القضاء لما تراه من أهمية في آلية مقاومة الفساد من خلال التحالف.

- كما أن المنظمة تلعب دورا هاما في زيادة الوعي العام العالمي بمخاطر الفساد من خلال الفروع القومية لها في الدول المختلفة.
- تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.
- المساعدة في تصميم و تنفيذ نظم النزاهة الفعالة.
- توفير وسائل لقياس مستوى الفساد و أدلة إجراءات لمكافحته.[1]

و سنحاول في هذا المجال القيام بمراجعة لمؤشرمدركات الفساد لعام 2019 فهو مؤشر يصدر كما هو معروف عن منظمة الشفافية العالمية، يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، كما أنه يقيم و يرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين و السياسيين في الدول و يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام.

و كشف استطلاع أجرته مؤسسة الشفافية الدولية عن أكثر المؤسسات فسادا في البرازيل هي الأحزاب السياسية بنسبة (81%) البرلمان و الشرطة (72 و 70 %) و أقلها فسادا المؤسستان العسكرية و الدينية (30 و 31 %) و رأى 54% أن جهود الحكومة لمكافحة الفساد غير فعالة.

حيث يمثل الفساد تحديا رئيسيا للتجربة الديمقراطية و تهديدا قويا للاستقرار السياسي و الاقتصادي في البرازيل، فمتوسط التكلفة السنوية للفساد في البرازيل تتراوح مابين 2.1 و 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي. و يعكسانتشار الفساد وجها آخر للتناقض في التجربة التنموية البرازيلية، فالبرازيل التي تحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم في النمو الاقتصادي، تحتل المرتبة 69 في مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من إجمالي 175 دولة شملها مؤشر الفساد. [2]

[1] منظمة الشفافية الدولية، " مؤشر مدركات الفساد" تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 31 سبتمبر 2019،متوفر على الرابط:
<https//www.transparency.org >

[2] منظمة الشفافية الدولية، " مؤشر مدركات الفساد" تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 31 سبتمبر 2019،متوفر على الرابط:
<https//www.transparency.org >

وختاما لما تم التطرق إليه لابد من الإشارة إلى أن الشفافية الدولية كإحدى منظمات المجتمع المدني كانت و لا تزال تلعب دورا قياديا في التطوير المنهجي لبلورة إستراتيجيات مكافحة الفساد غير أن غياب الإرادة السياسية التي يجب تفعيلها بواسطة دور الدولة المحوري، سيحد من فعالية تلك الجهود والتي لا يمكن تثمينها أساسا من دون التنسيق و الترابط الكامل بين جهود مؤسسات المجتمع المدني و الإرادة السياسية الواضحة التي يتم التعبير عنها عبر مؤسسات الدولة. فاستراتيجيات مكافحة الفساد بكافة برامجها المقترحة التي تشمل الإصلاح المؤسساتي، ستبقى حبرا على ورق ما لم تقم الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بتفعيل الإرادة السياسية و المشاركة الشعبية في هذا الاتجاه.

المطـــلب الثـــالث: دور الحـكومة في مكـــافحة الفـــساد السياسي

خلال السنوات الأخيرة، شهدت البرازيل اتخاذ العديد من التدابير التشريعات المعززة للشفافية و المحاسبة، مثل: قانون المسؤولية المالية عام 2000م و تعديلاته عام 2009م الذي يفرض ضوابط على مستويات الإنفاق و الدين العام، و يعزز الشفافية في الحسابات العامة، و في 2010 تم تمرير قانون السجلات النظيفة ليمنع الأشخاص من الترشح لمنصب سياسي لمدة ثماني سنوات متتالية على أي مستوى، إذا كانت هناك اتهامات جنائية معلقة ضدهم، أو غدا تمت إدانتهم بارتكاب جريمة خطيرة.

و هناك قانون المعلومات (2011)، الذي يسمح للمواطنين و الصحفيين بتتبع النفقات العامة، ويلزم البيانات المالية على الانترنيت، و ينظم حقوق المواطنين في طلب المعلومات و الوثائق من جميع مستويات السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية. و بمقتضاه أصبحت مرتبات جميع العاملين في الحكومة البرازيلية بدءا من رئيس الجمهورية حتى أصغر موظف في الجهاز الإداري متاحة لجميع المواطنين على موقع بوابة الشفافية على الأنترنت. و في يوليو 2012 تم تعديل التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وصدر قانون الشركات النظيفة عام 2013 الذي يتم بموجبه معاقبة

الشركات المسؤولة عن انتهاكات القانون، أو المتورطة في قضايا فساد بغرامات تصل إلى 20 بالمائة من إجمالي الإيرادات في السنة التي تسبق بداية التحقيقات.

و تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في محاربة الفساد، باعتباره السلطة الرابعة التي تعبر عن ضمير المجتمع و تعمل على فضح المفسدين، حيث كشفت عن عدد كبير من قضايا الفساد، و قد أبدت رئيسة البرازيل دفاعا قويا عن حرية التعبير و الإعلام، و قالت: انها تفضل " ضجيج الصحافة على صوت صمت قبور الديكتاتورية". كما يلعب المجتمع المدني دورا مهما في محاربة الفساد على جميع المستويات في البلاد، من خلال الانشطة التطوعية و التوعية الاجتماعية، فالمجتمع المدني يشكل قوة ضاغطة و شريك لا غنى عنه في مسار التنمية.

و بعدما كان الإفلات من العقاب هو الأساس في البرازيل، تم اعتقال العديد من رجال الأعمال و السياسيين، بما في ذلك أمين الصندوق السابق لحزب العمال الحاكم، و رئيس مكتب الرئيس في عهد لولا دا سيلفا (2003-2005) و هو أحد مؤسسي حزب العمال، و أرفع مسؤول ينتمي للحزب يتم اعتقاله ضمن التحقيقات الجارية، ما مثل ضربة جديدة لحزب العمال الذي تتراجع شعبيته إلى درجة كبيرة، كما طالت الاتهامات العديد من رموز المعارضة في القضية نفسها. و قد ألقي القبض على الرئيس السابق لهيئة الطاقة النووية الحكومية، وإدانة ثلاثة من خمسة مديرين تنفيذيين سابقين في بتروبراس ليكون أول حكم على مسؤولين تنفيذيين بتهم غسل الأموال و التلاعب في عملية المنافسة عل العقود في الشركة.[1]

و تشكل هذه الاجراءات خطوة من أجل إيجاد حل لمعضلة الفساد السياسي في البرازيل، خاصة مع وجود العديد من العقبات التي تحول دون تفعيل آليات محاربة الفساد، ومنها: ضعف إنفاذ القانون،

[1] محمد محمود صدفة، "بركان الفساد يهدد البرازيل"،ملاحق الخليج، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 29 ديسمبر2020، متوفر على الرابط:
<https://www.alkhaleej.ae(pdf)>

وفقدان المؤسسة القضائية إلى الفعالية. حيث قد تستغرق القضايا سنوات طويلة، و أحيانا عقودا بأكملها قبل أن يتم البت فيها.[1]

و ختاما يمكن القول إن فضيحة بتروبراس كشفت عن تعاظم اهتمام الرأي العام البرازيلي بمشكلة الفساد، بحيث أصبح من الصعب على السياسيين تجاهل ذلك، و أدت إلى تطبيق قوي و فعال لمجموعة من آليات مكافحة الفساد، كما أن سير التحقيقات في القضية، جنبا إلى جنب مع إدانة المحكمة العليا بعض السياسيين في فضيحة مينسالاو و إرسالهم إلى السجن، إنما يبعث رسالة قوية مضمونها أن القضاء يمكن أن يعمل بشكل مستقل لمحاربة الفساد، ما يكشف عن محاولات حقيقية لتجديد الدماء في التجربة البرازيلية.

[1] دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 06 جانفي 2021، متوفر على الرابط:
<http://google.com/kaufmann(1).pdf>

يعتبر الفساد من أكثر الظواهر انتشارا في عالم اليوم بحيث لا يكاد يخلو مجتمع منها. و لكن ما يفرق بين الدول و المجتمعات أمام هذه الظاهرة يتعلق بدرجة تغلغلها و مستوى اتساعها، فالفساد كظاهرة عامة تبرز بصفة عرضية من خلال حالات متفرقة أخلاقيا و قانونيا. و لكن نجد أن الفساد يمكن أن يتغلغل في مجتمع من المجتمعات ليتحول إلى ظاهرة شاملة تفرض قواعدها عليه. ومن الطبيعي أنه لا يمكن للفساد بلوغ هذا المستوى دون أن تكون له روابط وثيقة تسنده في أعلى مستوى السلطة وتسمح له باختراق مختلف أجهزتها المكلفة بالسهر على سلامة وشفافية الأعمال ونفاذ القوانين و حياد الأحكام. لذلك تختلف ظاهرة الفساد جذريا بحسب المستوى الذي بلغته بين الظاهرة العادية و حالة الفساد السياسي.

ومحاربة الفساد و الوقاية منه تتطلب استخدام وسائل شاملة ومتنوعة سياسية وقانونية واجتماعية، ومن الضروري منع أو سد ثغرات فرص الفساد السياسي وتعزيز نزاهة النظم السياسية من خلال التوصيات التالية:

- تعزيز النزاهة الانتخابية من خلال منع ومعاقبة شراء الأصوات و المعلومات المضللة، من أجل إعادة بناء ثقة الدولة و ضمان قدرة المواطنين على استخدام أصواتهم لمعاقبة السياسيين الفاسدين.
- ضبط التمويل السياسي من خلال كشف الأحزاب السياسية عن مصادر دخلها وأصولها والقروض التي حصلت عليها.
- إدارة ضبط المصالحعلى الحكومات التقليل من التأثير غير المبرر في صنع السياسات من خلال تشديد الرقابة على المصالح المالية وغيرها من مصالح المسؤولين في الدولة.
- تمكين المواطنين من خلال حماية الحريات المدنية والسياسية بما يشمل حرية الرأيوالتعبير وتكوين الجمعيات، وعلى الحكومات إشراك المجتمع المدني وحماية المواطنينوالناشطين والمبلغين عن الفساد والصحفيين خلال رصد الفساد وكشفه.

- التصدي للمعاملة التفضيلية من خلال إنشاء الحكومات آليات لضمان عدم تقديم الخدمات وتخصيص الموارد العامة بدافع العلاقات الشخصية أو المحاباة.
- تعزيز الوصول المفتوح والهادف إلى صنع القرار والتشاور مع نطاق واسع من المجموعات،إلى جانب جماعات الضغط وممثلي بعض المصالح الخاصة. ويجدر بأنشطة المشاورات أن تكون علنية ومتاحة للمشاركة العامة.
- على الحكومات تعزيز الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلال القضاء والحفاظ على الضوابط والتوازنات.

وحتى يتحقق هذا فلا بد من تضافر الجهود، الإرادة السياسية والقيادة الواعية، الحس الوطني والنية الصادقة و ترجمة هذه النية إلى عمل واقعي يتماشى مع متطلبات وخصوصيات كل دولة.

الكـــــــتـــــــــب:

1– اكرمان،سوزانروز.ترجمة: محمد جمال إمام.الاقتصاد السياسي للفساد. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،2000.

2– العكيلي، رحيم حسن. الفساد تعريفه وأسبابه و آثاره و وسائل مكافحته .العراق : دائرة الكرادة.

3– العيسوي،عبد الرحمان محمد.مناهج البحث في الفكر الإسلامي و الفكر الحديث. بيروت: دار الراتب الجامعية،1996-1997.

4– العيسوي،عبد الرحمان محمد.سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية.ط.1.مصر:دار الفكر الجامعي، 2011.

5– الصيرفى ،محمد.الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري.الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع. ط.2008.

6– براون،روز.البرازيل شعبها و أرضها. ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم.القاهرة:مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر ، 1969.

7– حاجي،العلجة. "محاضرات في مقياس الفساد المالي و الإداري" .قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2018/2017.

8– حرب،أسامة الغزال.الأحزاب السياسية في العالم الثالث.الكويت:عالم المعرفة،1997.

9– محمود ربيع، محمد .موسوعة العلوم السياسية. ج.2. جامعة الكويت، 1994.

10– محمد، محمود ربيع.و آخرون، موسوعة العلوم السياسية. ج.1.الكويت:مؤسسة التقدم العلمي، 1994/1993.

11– مكي،ثروت.النخب السياسية و التغيير الاجتماعي.ط.1.القاهرة،2005.

12– عارف،نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة. القاهرة:دار القارئ العربي، 1993.

13– عبد العظيم،حمدي.عولمة الفساد و عولمة العولمة. ط.1. الإسكندرية:الدار الجامعية،2008.

14– عبد الرزاق، الشيخ داود عماد صلاح.الفساد والإصلاح.دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2003.

15– عبيد ناصر،ناصر.ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية–اقتصادية.دمشق :دار المدى للثقافة و النشر،2002.

16– صلاح، الدين محمد."لولا دي سيلفا".رائد النهضة البرازيلية.القاهرة:دار الفاروق للنشر، 2012م.

17– قندوز، محمد الماحي. قواعد المصلحة و المفسد. بيروت: دار بن حزمللطباعة و النشر و التوزيع،2006.

18– شلبي،أحمد .الفساد السياسي" أسبابه و طرق مكافحته سياسيا، إداريا، اجتماعيا" .الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012.

19– خطاب،سمير.التنشئة السياسية و القيم.القاهرة :ايتراك للطباعة للنشر و التوزيع، 2004.

الكـتـــب باللغة الأجنبية :

1–Isabelle DELATTRE, La corruption à foison regards sur un phenomenetentaculaire, Paris, la harmattan, 2003.

2– Samuel Huntington, political order in chancing societies, U.S.A :yale university press, 1979.

القــران الكـــريم:

القران الكريم،سورة الروم، الآية 41.

المـــذكـــــرات:

1– بوسعيود ،باديس."مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص التنظيم و السياسات العامة،جامعة تيزي وزو، 2015).

2– بن مرزوق،عنترة ."معضلة الفساد و إشكالية الحكم الراشد في الجزائر"(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام،تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة الجزائر، 2013).

3– بقدي،كريمة."الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر"(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2012/2011).

4– لاحمر،حبيبة."أثر الفساد السياسي على السياسات العامة"(رسالة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة و التنمية، سعيدة، الجزائر، 2015).

المجـــــلات:

1– بوزيد،سايح "سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث10، (2012).

2– بن عزوز، محمد ." الفساد الإداري و الاقتصادي،آثاره و آليات مكافحته خالة الجزائر".المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية 07 (2016).

3– بصيلة،نجيب ومجادي، رضوان ،"الفساد من منظور سياسي: الأسباب و التداعيات".مجلة تحولات01 (2018).

4– وارث،محمد."الفساد و أثره على الفقر في إشارة لحالة الجزائر".مجلة الدفاتر السياسية و القانون، 08 (2013).

5– مسلول محمد، مازن. "قضايا الفساد و مؤثراته المختلفة"، مجلة النبأ. 80(2006).
6– معوض، جلال عبد الله. "الفساد السياسي في البلدان النامية".مجلة دراسات عربية 11، (1998).
7– عبه الفضيل،محمد. "مفهوم الفساد و معاييره"، مجلة المستقبل العربي.309 (2004).
8– فريد،مي."الفساد رؤية نظرية"، مجلة السياسة الدولية. 143 (2001).

مصـادر الانترنيـت:

شهيرة ،دعدوع."معلومات عامة عن دولة البرازيل".تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم29 ديسمبر 2020،متوفر على الرابط:

<http:// www.mawdoo3.com>

Brazil,kids.nationalgeographic.com,retrievd 20/04/2020.

مركز الجزيرة للدراسات، "النظام السياسي في البرازيل.دراسة نقدية". تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 02 جانفي2021،متوفر على الرابط:

<http // : www.studies.aljazeera.net>

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية،"ملخص عن النظام السياسي البرازيلي".تم تصفح الموقع الإلكترونييوم02 جانفي 2021،متوفر على الرابط:

<http://www.politics.dz>

سنية،الحسيني. "قراءة في تطورات السياسة البرازيلية". تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 06 جانفي 2021، متوفر على الرابط:

< http://www.raialyoum.com>

فاطمة، مساعيد." التحولات الديمقراطية في أمركا اللاتينية:دفاتر السياسة و القانون". تم تصفح الموقعالإلكتروني يوم01 جانفي 2021، متوفر على الرابط:

<http:// www.DSP0113.pdf>

حسن،إلهامي."سيادة القانون في مواجهة الفساد بالبرازيل".تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم06 جانفي 2021 متوفر على الرابط:

<http://www.sasapost.com>

<http://www.foreignaffairs.com/articles/brazil/2017/brazil-s-never-ending-corruption-crisis> (23-12-2020)

"معاينة الأزمة السياسية في البرازيل و انعكاساتها السياسية" و الاقتصادية.تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 06 جانفي 2021،متوفر على الرابط :

<http://www.lark.uowasit.edu.iq>

ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،"الفساد في البرازيل".تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 17 ديسمبر 2019، متوفر على الرابط:

< http://ar.m.wikipedia.org>

ندى، علي. "فساد لولا داسيلفا..زلزال سياسي يهز اقتصاد البرازيل:شبكة النبأ المعلوماتية". تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 15 سبتمبر 2019، متوفر على الرابط :

<http://www.google.com/annabaa.org>

مركز البيان للدراسات والتخطيط، "أزمة فساد البرازيل التي لا تنتهي". تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 15 سبتمبر 2019،متوفر على الرابط:

< http:// www.bayancenter.org>

ستار تايمز."البرازيل:نمو اقتصادي و استمرار التفاوتات في التنمية البشرية". تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 23 ديسمبر 2020،متوفر على الرابط :

http://www.startims.com

منظمة الشفافية الدولية."مؤشر مدركات الفساد".تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 31 سبتمبر 2019 ،متوفر على الرابط:

< http//www.transparency.org >

حمد محمود،صدفة."بركان الفساد يهدد البرازيل:ملاحق الخليج".تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 29 ديسمبر2020، متوفرعلى الرابط:

<http://www.alkhaleej.ae(pdf)>

دانييل،كاوفمان. "تأثير الفساد". تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 06 جانفي 2021، متوفر على الرابط:
<http://google.com/kaufmann(1).pdf>

الفهرس

مقـدمة.....9

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي و نظري حول الفساد

المبحث الأول: مفهوم الفساد.....24

المطلب الأول: تعريف الفساد لغة و اصطلاحا.....25

المطلب الثاني: أنواع الفساد.....28

المطلب الثالث:مظاهر الفساد و أسبابه الفساد.....30

البحث الثاني: مفهوم الفساد السياسي.....36

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي.....36

المطلب الثاني: صور الفساد السياسي.....42

المطلب الثالث: الاقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي.....46

الفصل الثاني: الفساد السياسي في البرازيل التداعيات و آليات مكافحته

المبحث الأول: خصائص بيئة الدولة في البرازيل.....52

المطلب الأول: الموقع الجغرافي.....53

المطلب الثاني: سمات النظام السياسي في البرازيل.....54

المطلب الثالث: خصائص السياسة الإقليمية للبرازيل.....57

المبحث الثاني: تداعيات الفساد في البرازيل.....59

المطلب الأول: التداعيات السياسية.....59

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية.....65

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية.....67

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد السياسي في البرازيل.....68

المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الفساد السياسي- المنظمات الدولية الحكومية-.....68

المطلب الثاني:الآليات غير الحكومية لمكافحة الفساد السياسي—منظمات الشفافية الدولية-....73

المطلب الثالث: دور الحكومة في مكافحة الفساد السياسي.....75

الخاتمة 78

قائمة المراجع.....80

الفهرس.....86